

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



الاقتصاد الخفي النشاطات الاقتصادية الرقمية للمعاملات الدولية غير المشروعة

د. رفيف أياد حسن





الاقتصاد الخفي: النشاطات الاقتصادية الرقمية للمعاملات الدولية غير المشروعة
سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث
/ الدراسات الاقتصادية
الإصدار / ورقة بحثية
الموضوع / الاقتصاد والتنمية
د. رفيف أياد حسن / جامعة النهرين

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخص العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الملخص:

- في العراق، فإن التعاملات الخفية والشركات السرية غالباً ما لا تفي بالتزاماتها الضريبية، كما أنها تساهم في اندثار البنية التحتية العامة نتيجة للاستخدام دون رادع، ومن ثم تضطر الحكومة إلى تقديم الخدمات ورفع معدلات الضرائب على الكيانات الرسمية، مما يحدّ من النمو الاقتصادي للأنشطة المنظمة.
- تقليل الأعباء التنظيمية والإدارية، وتخفيف البيئة العدائية للأعمال، وتعزيز الشفافية، وتحسين فاعلية الحوكمة.
- منصة تعمل على أتمتة الإجراءات، وتحسين الامتثال الضريبي، وتعزيز المدفوعات الإلكترونية ورقابتها.
- تصميم مجموعة من السياسات التي تعمل على تحفيز العمال غير الرسميين للانتقال إلى القطاع الرسمي، ولا سيّما في البلدان التي تعتمد على التحويلات، إذ يوفر الاقتصاد الخفي شبكة أمان اجتماعي.
- من الضروري أن تتعاون المؤسسات العراقية المحلية فيما بينها من أجل إنهاء ممارسة النشاطات الاقتصادية التي تتم بصورة خفية، وذلك من خلال تقديم الدعم المعلوماتي وتداول البيانات.
- تخفيض الغرامات التي تُفرض على النشاطات الاقتصادية، وخصوصاً الناشئة منها، وذلك بإعفائها من الضرائب.
- يجب أن تكون هناك مراكز بحثية استقصائية تبحث عن مواطن الفساد في العراق وعمليات تهريب الأموال منه وتتبعها، لمعرفة حجمها الدقيق، من أجل التعامل مع الأزمات الاقتصادية.
- التعاون مع الجهات الإقليمية والدولية في تتبع حركة رؤوس الأموال.

1. المقدمة

تواجه كثير من البلدان، على اختلاف أيديولوجياتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، ظاهرة انحراف بعض نشاطاتها الاقتصادية عن مساراتها الصحيحة نحو قنوات غير ظاهرة للإدارة الاقتصادية. وقد عُرفت هذه الظاهرة بالمعاملات المالية الدولية في الاقتصاد الخفي، التي تمثل جزءاً من الاقتصاد المخفي عن مرأى السلطات، وذلك لتجنب الضرائب والأنظمة والقوانين، أو لأن السلع والخدمات التي ينتجها تكون غير قانونية. ولأن النشاط الاقتصادي الخفي لا يكون معلناً، فقد تم حذفه من إجمالي الناتج المحلي الخام. ويوجد شبه اتفاق بين دارسي الاقتصاد الخفي على أن هذه الظاهرة تشترك فيها دول العالم كافة، المتقدمة منها والنامية.

إنّ مفهوم المعاملات المالية في الاقتصاد الخفي من المفاهيم التي طُرحت في السنوات الأخيرة، من خلال انقسام النشاطات الاقتصادية في دول العالم إلى نشاطات رسمية (مُعلنة) ونشاطات غير رسمية (غير مُعلنة)، وهي التي تكون ضمن هذا الاقتصاد الخفي. وقد استعمل الباحثون مفاهيم عديدة في التعبير عن هذا القطاع من الاقتصاد، مثل: الاقتصاد التحتي، والاقتصاد الأسود، والاقتصاد المرئي، والاقتصاد المغمور، والاقتصاد السفلي، والاقتصاد غير الرسمي، والاقتصاد الثاني، والاقتصاد غير المسجّل، والاقتصاد المقابل، وأخيراً الاقتصاد الخفي واقتصاد الظل. ويرجع هذا التعدّد والتنوع في مسمّيات هذا المفهوم إلى تعدد المداخل والأيديولوجيات التي سعت إلى تعريفه، مما جعل مفهومه يختلف من باحث إلى آخر بحسب تقويمه للنشاطات التي تُمارس في هذا الاقتصاد، إضافةً إلى انتشاره في دول العالم كافة على اختلاف أنظمتها. وتوجد تعريفات مختلفة للتدفقات المالية غير المشروعة، لكنها تنشأ أساساً من الأساليب والممارسات والجرائم التي تهدف إلى تحويل رأس المال إلى خارج الدولة بما يتعارض مع القوانين الوطنية أو الدولية.

لقد حقق تطوّر الاقتصاد العالمي والعولمة مكاسب هائلة في رفاه الاقتصادي، لكن هذا التطور احتوى دائماً على مخاطر، من بينها الإرهاب وارتفاع عدد الهجمات الإرهابية على مستوى العالم، فضلاً عن الفساد المالي والحروب الأهلية وتصادم مستويات الفقر.. إلخ.



واليوم، تعتمد مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على جودة القوانين واللوائح الوطنية وتنفيذها، ومدى امتثالها لأفضل الممارسات الدولية. ففي كل عام، يتم تحويل مبالغ كبيرة من المال من البلدان النامية بشكل غير قانوني، وهذه التدفقات المالية غير المشروعة تهدر الموارد التي كان يمكن استخدامها لتمويل الخدمات العامة التي تحتاج إليها مجتمعات تلك البلدان، متمثلة بالأمن والعدالة الاجتماعية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم. وهنا تؤدي تلك التدفقات إلى إضعاف الأنظمة المالية والإمكانيات الاقتصادية لتلك الدول.

وتحدث مثل تلك الممارسات في جميع البلدان، وهي بلا شك ضارة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية، ويكون تأثيرها أشد على البلدان النامية بالنظر إلى مواردها الأصغر وضعف أسواقها، فضلاً عن طبيعة الأنظمة السياسية القائمة فيها.

وتتفاوت الدول فيما بينها في أحجام اقتصادات الظل بداخلها، وينطبق الحال على الدول المتقدمة والدول النامية. وإذا تزايدت في الأخيرة، فهذا لا يعني أن البلدان المتقدمة قد قضت على هذا النوع من الاقتصادات، وهو ما دفعنا إلى التركيز على بعض الدول في قارات مختلفة لتكون نموذجاً للدراسة من أجل إدراك حقيقة تلك الاقتصادات وأحجامها، والتي تتفاوت سنوياً وتبعاً لمتغيرات عدة.

لقد انعكس التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم بشكل مباشر على مختلف المعاملات المالية الدولية، المشروعة منها وغير المشروعة.

وقد سهل التطور التقني ورقمنة المعاملات المالية الدولية كثيراً من العمليات المالية، إلا أنه في الوقت نفسه تسبب في تعقيد تتبع حركات رؤوس الأموال، وخصوصاً أن كثيراً من الدول قد حاولت إخفاء حركة رؤوس الأموال وعدم شفافيتها، محاولة بذلك تحقيق الأرباح المتحققة من الأموال المهربة من تلك الدول. ومن ثم، فقد ساعد التطور الرقمي كثيراً في شرعنة حركة رؤوس الأموال وانتقالها من اقتصاد إلى آخر.

قد تنوّعت المعاملات المالية الدولية في ظل الرقمنة، وبالمقابل ازدادت الأزمات المالية وتنوّعت أشكالها، وهو الأمر الذي يتطلب أن تكون هناك سبل لمواجهتها إقليمياً ودولياً، ما فرض نمطاً جديداً داخل منظومة العلاقات الاقتصادية الدولية،





يتمثل في عقد الاتفاقيات والالتزام بالتعهدات الدولية، وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة أو التي لا تلتزم بالمواثيق الدولية.

جدير بنا أن نذكر أنه في ظل تنوع المعاملات المالية الدولية غير المشروعة، نشأت أساليب متنوعة للتهرب من العقوبات الاقتصادية، أو الملاحقة القانونية، أو التتبع من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية.

تعالج الدراسة إشكالية تأثير ظاهرة المعاملات المالية الدولية داخل الاقتصاد الخفي في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية والمالية وتنوعها، وصعوبة تقدير حركتها وتناميها بسرعة، فضلاً عن فهم انعكاسها على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

فالدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على حجم المعاملات المالية الدولية وتطورها داخل الاقتصاد الخفي وتنامي الأخير داخل النظام الاقتصادي العالمي، فضلاً عن اتساع ظاهرة المعاملات المالية الخفية وتنوع انعكاساتها السياسية والاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية. كما تستهدف الدراسة كشف العلاقة بين الاقتصاد الخفي والعديد من الظواهر المالية والاقتصادية السلبية داخل المجتمعات.

2. مفهوم للاقتصاد الخفي

إن الاقتصاد الخفي هو ظاهرة ليست حديثة، فهي تعود على الأقل إلى أوائل الأربعينيات، لكن لم يظهر الاقتصاد الخفي كظاهرة دولية إلا في أوائل الثمانينيات. ففي عام 1983، انعقد المؤتمر الدولي الأول للاقتصاد السري في ألمانيا، وكان أحد أهدافه الأساسية الوصول إلى أرضية مشتركة متعلقة بقضايا الاقتصاد الخفي وانعكاساته على الاقتصادات الوطنية، في ظل التطورات التي شهدتها الاقتصاد العالمي وتنامي الثروات ورؤوس الأموال، مما زاد من التداول غير المشروع.

ولقد أدت العولمة وما صاحبها من تطور هائل في وسائل الاتصالات والتقدم التكنولوجي والعلمي في مختلف المجالات، فضلاً عن الانفتاح عبر الحدود وانتشار الفساد المالي والإداري في العديد من دول العالم، خصوصاً الدول النامية، إلى تحقيق أصحاب القرار والمستفيدين أموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر.



يُعرف الاقتصاد الخفي بأسماء مختلفة، مثل اقتصاد الظل، أو الاقتصاد الرمادي، أو الاقتصاد الأسود، أو الافتقار إلى الاقتصاد، أو الاقتصاد النقدي، أو الاقتصاد غير الرسمي. وتشير هذه المفردات جميعها إلى نوع من نشاطات الاقتصاد الخفي. فيُعرف الاقتصاد الخفي بأنه «جميع الأنشطة الاقتصادية المخفية عن الجهات الرسمية لأسباب مالية وتنظيمية ومؤسسية». فتشمل الأسباب المالية تجنّب دفع الضرائب وجميع مساهمات الضمان الاجتماعي، وتشمل الأسباب التنظيمية تجنّب البيروقراطية الحكومية أو عبء الإطار التنظيمي، في حين تشمل الأسباب المؤسسية مظاهر الفساد ونوعية المؤسسات السياسية وضعف سيادة القانون⁽¹⁾ عرف توماس الاقتصاد الخفي بأنه «تلك النشاطات التي لم يتم تسجيلها في حسابات الدخل القومي» المتضمن جميع الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في الناتج القومي الإجمالي المحسوب رسمياً (أو المرصود)⁽²⁾.

هناك تعريف آخر للاقتصاد الخفي على أنه الإنتاج المستند إلى السوق للسلع والخدمات، سواء كانت القانونية أو غير القانونية، ولتي لا يتم الكشف عنها في التقديرات الرسمية للناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

عرف صندوق النقد الدولي الاقتصاد الخفي بـ(الاقتصاد غير الرسمي) أو الاقتصاد الموازي أو اقتصاد الظل، وهو لا يشمل الأنشطة غير المشروعة فقط، بل يشمل أيضاً أشكال الدخل التي لا يُبلغ عنها والمتحصلة من إنتاج السلع والخدمات المشروعة، سواء من المعاملات النقدية أو المعاملات التي تتم بنظام المقايضة. ومن ثم، فإن الاقتصاد الخفي يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية التي تخضع للضريبة إذا ما أبلغت بها السلطات الضريبية⁽⁴⁾.

1- Friedrich Schneider, The Shadow Economy and Shadow Economy Labor Force: What Do We (Not) Know? Discussion Paper No. 5769, June 2011, p. 4.

2- Mostafa Tahmasebi, The Estimate of the underground economy: the contributions of the fuzzy modeling. Economics and Finance, University Grenoble Alpes, 2015, p. 30.

3- Keith Blackburn and Niloy, Tax evasion and the underground economy and financial development, Journal of Economic Behavior & Organization, 2012, p. 83.

4- فريديريك شنايدر ، دومينيك إنستي ، الاختباء وراء الظل ، «نمو الاقتصاد الخفي» ، سلسلة قضايا اقتصادية ، العدد 30 ، مارس 2002 ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، ص 2 (نسخة إلكترونية) متاح على الموقع:

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/issues/issues30/ara/issue30a.pdf>





يُعرف الاقتصاد الخفي على أنه «معاملات الأنشطة الاقتصادية التي لم يتم الإبلاغ عنها، أو التي لا يتم قياسها بواسطة تقنيات المجتمع الحالية لمراقبة النشاط الاقتصادي».⁽⁵⁾

كما تم الاستشهاد بتعريف أكثر تضيقاً وكاملاً في العديد من الدراسات التي تحدد الاقتصاد الخفي على أنه ⁽⁶⁾ «التجارة القانونية القائمة على السوق في السلع والخدمات التي تم إخفاؤها عمداً عن السلطات العامة من أجل التهرب من»:

1. دفع ضرائب الدخل أو القيمة المضافة أو الضرائب الأخرى.
 2. دفع ضرائب الضمان الاجتماعي.
 3. بعض المعايير القانونية لسوق العمل، مثل الحد الأدنى للأجور، والحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة وما إلى ذلك.
- ويشمل الاقتصاد الخفي الإنتاج غير المعلن (السري)، الذي يتضمن العمليات المشبوهة التي يسعى أصحابها إلى التهرب من الضرائب والرقابة على الصرف الأجنبي وما إلى ذلك من قيود والتزامات تضعها الدول لتنظيم اقتصادها.⁽⁷⁾ وبذلك يمثل الاقتصاد الخفي مصدراً للأموال غير المشروعة التي تغسل ومن ثم تُصفى عليها الشرعية.

وبهذا، فإن تعريف الاقتصاد الخفي يُعد من الأمور المهمة، ولا يوجد اتفاق على تعريف محدد، فهو يختلف من شخص لآخر حسب مفهومه للأنشطة التي تتم في مثل هذا المجال. فمثلاً، مفهوم الاقتصاد السري بالنسبة للاقتصاديين Fiege و Gutmann ينصرف إلى الناتج القومي غير المحسوب، أو ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يدخل في حسابات الناتج القومي الإجمالي، ولكن، لسبب أو لآخر، لم يُدرج ضمن هذه الحسابات.⁽⁸⁾

5- Ioannis Gasteratos, Michael Karamalis, Andreas Koutoupis, Shadow Economy Worsens Income distribution, International Journal of Economics & Business Administration, 2016, p. 80.

6- فريديريك شنايدر، مصدر سبق ذكره، ص3.

7- المصدر نفسه، ص4.

8- Edgar L. Feige, The meaning and measurement of the Under Ground Economy”



أما بالنسبة ل ((Tanzi فإن الاقتصاد الخفي ينصرف إلى الدخول كافة التي لا يتم الكشف عنها للسلطات الضريبية والتي قد تدخل أو لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي.⁽⁹⁾

وبهذا، فإن نشاطات الاقتصاد الخفي ليست نشاطات منعزلة عن المجتمع، بل تتعايش وتتداخل مع نشاطات الاقتصاد الرسمي في إطار المجتمع. إلا أن هناك جانباً لا يمكن إهماله ضمن الأنشطة التي تدخل في هذا المجال، وذلك بسبب الطبيعة الخاصة لهذه النشاطات المخالفة للقانون، والتي تشمل تجارة المخدرات، والرشوة، والعمولات، والسرقة، والقمار، وتهريب الأموال، والدعارة، وأنشطة المافيا، والتي تمثل جانباً لا يمكن إهماله.

ونظراً لتنوع مجالات عمل الاقتصاد الخفي، أصبح يُطلق عليه أسماء متعددة حسب مجال العمل الذي يمارسه. فإذا كان متعاملاً بسلعة محرمة الاستخدام والتعامل بها (مثل الأسلحة، والمخدرات، وسرقة الآثار، والمتاجرة بالبشر)، فيسمى هنا الاقتصاد الأسود أو اقتصاد الجريمة (Black Economy).

أما إذا كان التعامل به ممنوعاً ولكن استخدام السلعة مسموحاً، على سبيل المثال (السوق السوداء لبعض السلع، إنتاج بعض السلع في معامل غير مرخصة، أي دكاكين وورش غير مسجلة، أو عقود من الباطن غير موثقة)، فهنا يُسمى الاقتصاد الخفي (Informal Economy) ((⁽¹⁰⁾

(the Under Ground Economies: Tax Evasion, and Information Distorietion), Cambridge University Press, 2009, p. 16.

9- Tanzi, Vito. "Uses and Abuses of Estimates of the Under Ground Economy ", The Economic Journal, 1999, p. 338.

10- Bruno Frey, Friedrich Schneider, Informal and Underground Economy, Working Paper, No. 0004, Johannes Kepler University of Linz, Amsterdam, 2000, p. 3.



2. خصائص الاقتصاد الخفي وأنواعه

2. 1. خصائص الاقتصاد الخفي⁽¹¹⁾

- أ- يتميز الاقتصاد الخفي بالطابع غير الرسمي للنشاطات، ما يجعل تكاليفها عالية جداً، أو لأن عملية إضفاء الطابع الرسمي عليها مُعقدة إلى حد كبير وتأخذ وقتاً طويلاً.
 - ب- استبعاد مبيعات المؤسسات من الإحصاءات الرسمية حتى لو كانت مساهمتها الاقتصادية أعلى من المؤسسات الرسمية.
 - ت- عدم الالتزام تجاه الدولة من خلال تسديد الضرائب أو الرسوم وعدم الخضوع للضمان والحماية القانونية فتكون نشاطات غير مسجلة لدى الدولة، وفي الوقت نفسه يستفيد من خدمات البنية التحتية.
 - ث- أصبح الاقتصاد الخفي يدل على أن الاقتصاد الرسمي لم يعد يلبي ظَلَب السكان المعنيين به.
 - ج- طبيعة الاقتصاد الخفي غير محددة، فضلاً عن صعوبة ضبط حدوده، ووجود عدة عقبات من أجل التعرف عليه، وفي مقدمتها صعوبة الإعلام والاستعلام عنه، وذلك لأنه عالم مغلق إلى حد كبير أمام مختلف وسائل الإعلام.
 - ح- الدخل المنخفض بسبب قلة العوائد المتأتية من أنشطة الاقتصاد الخفي، إذ لا تُفرض عليها ضرائب.
- وفي أدناه الجدول رقم (1) الذي يُبين تصنيفاً لأنواع نشاطات اقتصاد الظل.

11- Jessica Leino, Formal and Informal Micro enterprise, Enterprise Surveys, World Bank Group, N5,2009, p33. http://www.enterprise-surveys.org/Research-Papers/Formal_informal_microenterprises_axicon (access 3/3/2021)

الجدول (1) تصنيف لأنواع نشاطات اقتصاد الظل

المعاملات غير النقدية		المعاملات النقدية		نوع النشاط
المقايضة: المخدرات، البضائع المسروقة، والتهريب، إلخ. وزراعة المخدرات وإنتاجها للاستخدام الخاص. السرقه للاستخدام الشخصي.		التجارة في البضائع المسروقة، تداول المخدرات وتصنيعها؛ البغاء؛ القمار، التهريب والاحتيال.		نشاطات غير قانونية
التهرب من دفع الضرائب	التهرب من دفع الضرائب	التهرب من دفع	التهرب الضريبي	
كل ما تفعله بنفسك من عمل ومساعدة الجار	مقايضة الخدمات والسلع القانونية		الدخل غير المبلغ عنه من العمل الحر؛ الأجور والمرتبات والأصول من الأعمال غير المبلغ عنها المتعلقة بالخدمات والسلع القانونية	نشاطات قانونية

Source: Manmohan Singh, "Puts in the Shadow," IMF Working Paper, Washington, D. C, 2012, p22.



2.2. أنواع الاقتصاد الخفي

وفي مجال تعميق مفهوم الاقتصاد الخفي وخصائصه، يمكن من منظور تحليلي الإشارة إلى عدة أنواع للاقتصاد الخفي، هي:

أ- الاقتصاد غير القانوني

يشمل الاقتصاد غير القانوني الدخل الناتج عن تلك النشاطات الاقتصادية التي تُمارس في انتهاك للقوانين التي تحدد نطاق الأشكال المشروعة للتجارة. يُشارك المشاركون في الاقتصاد غير القانوني في إنتاج الخدمات وتوزيع السلع المحظورة. من منظور التنمية الاقتصادية، فإن أكثر النشاطات غير القانونية أهمية هي الإنتاج غير القانوني للمواد المحظورة مثل المخدرات، والخدمات غير القانونية مثل صرف العملات في السوق السوداء أو أدوية السوق السوداء.

ويوفّر الإنتاج غير القانوني مصدر دخل تنافسياً يتنافس بشكل مباشر مع الإنتاج النقدي الآخر، بل على العكس، فإن هذه المنتجات غير القانونية تفتقر إلى الاستقرار والمسؤولية للمؤسسات السياسية والقانونية والاقتصادية، التي قد تعمل، لولا ذلك، على تسهيل عملية التنمية. من ناحية أخرى، فإن وجود معاملات عملة غير مشروعة في السوق السوداء يؤثر في عملية التنمية من خلال تقليل تكاليف المعاملات للحصول على العملات الأجنبية، وتوفير التحوط ضد تقلبات قيمة العملة المحلية.⁽¹²⁾

ب- الاقتصاد غير المبلغ عنه

يتألف الاقتصاد غير المبلغ عنه من تلك النشاطات الاقتصادية التي تتحايل أو تتهرب من قواعد التوسع المؤسسي كما هو معلن في قانون الضرائب، إن المقياس الموجز للاقتصاد غير المبلغ عنه هو مقدار الدخل الذي يجب الإبلاغ عنه لمصلحة الضرائب ولكن لا يتم الإبلاغ عنه فهذه الأنشطة غير المبلغ عنها

12- Leandro Medina and Friedrich Schneider, "Shadow Economies Around the World: What Did We Learn Over the Last 20 Years? IMF Working Paper, WP/18/17, 2018, p. 9.



تسبب «فجوة ضريبية»¹³، ويؤثر نمو حجم الدخل غير المبلغ عنه والفجوة الضريبية على حجم العجز في الميزانيات، والديون الحكومية وسياسات الإصلاح الضريبي، ونتيجة لذلك قد تغير الحكومة سياساتها لوائحها و قد يكون هذا سبباً قيام الحكومة بزيادة معدل الضريبة أو عقوبات التهرب الضريبي من دون المعرفة التجريبية بنمو الدخل غير المبلغ عنه، فمن الصعب تحديد الفائزين والخاسرين من تغييرات السياسة، وهذا الجزء من الاقتصاد السري يمثل مشكلة حقيقية في البلدان النامية التي يجب أن تحول سلطتها الضعيفة من أجل تحقيق تحصيل للإيرادات السياسة المالية.

إن عواقب الاقتصاد غير المبلغ عنه واضحة على مستوى الاقتصاد الجزئي، ويُعتقد أن المشاركين في الاقتصاد غير المبلغ عنه يواجهون تكويناً مختلفاً للأسعار النسبية لكل من المدخلات والمخرجات. ومن ثم، يواجهون تكاليف تحويل وتكاليف معاملات مختلفة عن المشاركين في الاقتصاد المبلغ عنه، وبالتالي سيكون التخصيص والتوزيع مميزين أيضاً.

ويذكر أنه في الدول المتقدمة، كان البحث عن الدخل غير المبلغ عنه حافزاً كبيراً للإصلاح الضريبي، حيث يحفز على تبسيط قوانين الضرائب، وخفض معدلات الضرائب، وتوسيع القاعدة الضريبية لتقليل معدلات عدم الامتثال، وخفض الكفاءة والتكاليف الإدارية للنظام الضريبي. وباختصار، يؤثر الاقتصاد غير المبلغ عنه على اللوائح ومعدل الضريبة، ويجب أخذ ذلك في الاعتبار معاً في كل عملية صنع سياسة من قبل الحكومات والجمعيات ذات الصلة.⁽¹⁴⁾

13 * الفجوة الضريبية: وهو الفرق بين مبلغ الإيرادات الضريبية التي تتوقعها السلطات الضريبية ومقدار الإيرادات الضريبية التي تم تحصيلها بالفعل. Ibid، p. 10.

14- Aziz N. Berdiev and James Saunoris, Financial development and Shadow economy, A panel VAR analysis Economic Modelling, 2016, p. 207. <https://doi.org/10.1016/J.ECONMOD.2016.03.028> (access 3/3/2021)



ت- اقتصاد غير مسجل⁽¹⁵⁾

الاقتصاد غير المسجل هو مقدار الدخل غير المُسجَّل الذي يجب تسجيله في أنظمة المحاسبة الوطنية والسجلات الحكومية والخضوع للقوانين والتعليمات النافذة ولكن لا يتم تسجيله، ويمثل الدخل غير المسجل تبايناً بين إجمالي الدخل / الإنتاج والمبلغ الفعلي من الدخل / المخرجات التي تم تسجيلها أو تسجيلها بوساطة نظام المحاسبة الإحصائية المصمم لقياس النشاط الاقتصادي والنمو الاقتصادي، ويتضمن الاقتصاد غير المسجل نشاطات وخدمات يجب تسجيلها ولكنها ليست كذلك بالنسبة للنشاطات غير المسجلة، وهناك مكون مهم بشكل خاص في الدول النامية هو الإنتاج الذي يتم داخل الأسرة لاستهلاكها. كما أن الخدمات غير المُسجَّلة تحدث بشكل متكرر في البلدان النامية عندما لا يرغب مقدمو الخدمة في تسجيلها، فإن أي اختلافات منهجية في قواعد البيانات الأساسية هي ناشئة عن النشاطات غير المسجلة.

د- الاقتصاد غير الرسمي

هناك رأيان حول أول استخدام لمصطلح «القطاع غير الرسمي». الرأي الأول في أوائل السبعينيات، حيث اقترحه هارت في دراسة عن غانا، والرأي الثاني في عام 1972 من قبل منظمة العمل الدولية في دراسة واسعة الانتشار عن كينيا. ومع ذلك، فإن القاسم المشترك هو أن هذه النشاطات، التي قد تكون إما قانونية أو غير قانونية، لم يتم تسجيلها أو أنها غير مؤثرة بشكل كامل في أنظمة المحاسبة الوطنية.

في العالم المزدوج للأنشطة الاقتصادية في البلدان النامية، يكون القطاع الرسمي نتيجة لتشجيع الحكومة لأصحاب المشاريع لتطبيق الأساليب والتقنيات الجديدة للإنتاج بالجملة وكسب المزيد من الفوائد في الأسواق الكبيرة. ومن ناحية أخرى، يمثل القطاع غير الرسمي استمراراً لأساليب الإنتاج التقليدية التي تتطور بسبب العمل الحر لدعم السكان الفقراء في البلدان النامية وخلق فرص عمل لهم.⁽¹⁶⁾

15- Adam Ashcraft, Nicola Cetorelli, and Tobias Adrian, "Shadow Bank Monitoring, "New York Fed Staff Report, no. 638, 2013, p. 44.

16- فاييزة يونس الباشا، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، ط1، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص98.



فيما يتعلق بالقطاع غير الرسمي في العديد من البلدان النامية، يجب أن يؤخذ في الحسبان أن النشاطات التجارية خاصة النشاطات غير المنتجة هي نشاطات بارزة داخل هيكل التوظيف. ويؤدي نظام الأسعار المتعددة الذي تم إنشاؤه لدعم الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع، دوراً مهماً أيضاً في تطوير القطاع غير الرسمي.⁽¹⁷⁾

ومن الواضح أن العديد من الحكومات قد سمحت للقطاع غير الرسمي بوصفه حقيقة حتمية لتقليل الضغط العام عليها. علاوة على ذلك، فقد أدرجت بعض الحكومات تقديم الدعم المالي وغير المالي للقطاع غير الرسمي في سياساتها القصيرة الأجل للحد من معدل البطالة في كل من البلدان النامية والمتقدمة. وفي أدناه، **الجدول رقم (2)** الذي يوضح الأقسام الأربعة للاقتصاد الخفي (السري).

17 - Stijn Claessens, Zoltan Pozsar and others, "Shadow Banking Economics and Policy, "IMF Staff Discussion Note, Washington, D. C. ,2012, P. 12.



الجدول (2) الأقسام الأربعة للاقتصاد الخفي (السري)

التعريف	انتهاك القواعد المؤسسية	الأنشطة	الأمثلة والعواقب
مجموع الإيرادات المتأتية من تلك الأنشطة الاقتصادية التي تنتهك الوضع القانوني لأشكال التجارة المشروعة	انتاج وتوزيع السلع والخدمات غير المشروعة	النشاطات غير القانونية مثل الاتجار بالمخدرات، والسوق السوداء لصرف العملات، غسيل الأموال، وإقراض الأموال غير المرخصة والمقامرة غير القانونية	النشاطات الإجرامية المتعلقة بالمخدرات، وتقويض مؤسسات الاستقرار
الاقتصاد غير المبلغ عنه	الوضع المالي	الإيرادات غير المبلغ عنها سواء من مصادر قانونية او من مصادر غير قانونية	التهرب الضريبي
الاقتصاد غير المسجل	اصطلاح المحاسبة	-	المعلومات المشوهة، سياسات الاقتصاد الكلي الخاطئة
الاقتصاد غير الرسمي	القواعد القانونية والتنفيذية	الإيرادات التي يحققها الوكلاء الاقتصاديون الذين يعملون بشكل غير رسمي	نقص الحقوق والمزايا

.Source: Stijn Claessens, Zoltan Pozsar, Op. cit , p15



3. الآثار السلبية والإيجابية للاقتصاد الخفي

إن الاقتصاد الخفي ظاهرة ذات أبعاد متعددة وبالعكس، فوجوده لا يؤدي إلى تشويه بيانات الناتج القومي الإجمالي فقط، وإنما يؤثر أيضاً في معلوماتنا حول معظم جوانب النشاط الاقتصادي، مثل البطالة، ومستويات التشغيل، وأنماط توزيع الدخل، ومستويات الادخار الحقيقي في المجتمع.

وبهذا، سيتم مناقشة الآثار السلبية والإيجابية من الناحية الاقتصادية.

3. 1. الآثار السلبية للاقتصاد الخفي

المسألة الأولى تتعلق بعدم المساواة وبشكل أكثر وضوحاً، إذ إنَّ بعض الأفراد يشترون سلعاً وخدماتٍ بأسعارٍ تتأثر بالضريبة التي تفرضها الحكومة في حين قد يشتري آخرون سلعاً أو خدمات مماثلة ولكن أرخص تنتجها الشركات السرية، ما يجعل النظام الاقتصادي أقل عدالة. ويُصيِّح الأمر أكثر أهمية عندما نعلم أن كُلاً هؤلاء الأفراد يستفيدون من الخدمات الحكومية، وأولئك الذين يعملون في الاقتصاد الرسمي يدفعون الضرائب في حين أولئك الذين يعملون في الاقتصاد السري لا يدفعون الضرائب.⁽¹⁸⁾

ومن الواضح أن نمو الاقتصاد السري يعني انكماش الاقتصاد الرسمي في بلد ما. وعندما يتوسع الاقتصاد الخفي، فإنه يتسبب في خسائر ضريبية، ويبدأ العائد الضريبي في نهاية المطاف بالانخفاض.

من ناحية أخرى، فإن الشركات السرية التي لا تفي بالتزاماتها الضريبية تستخدم أيضاً الخدمات الحكومية، ومن ثم تضطر الحكومة لتقديم هذه الخدمات مع رفع معدلات الضرائب (في حين تواجه انخفاضاً في الإيرادات الضريبية) على أولئك الذين يدفعون الضرائب. وهذا الإجراء يجعل من الصعب على الشركات العمل بشكل علني.⁽¹⁹⁾

18- Hugo van Driel, Financial fraud scandals, and regulation: A conceptual framework and literature review, Business History, Volume 61, Issue 8, 2018, p. 6. <https://doi.org/10.1080/00076791.2018.1519026>

19- Ibid, p7.





قد يرتبط الاقتصاد الخفي أيضاً بالاستثمار الأجنبي المباشر في بلد ما، لأن هذا النوع من الاستثمار يرتبط بشكل عام بنشاطات خاضعة لرقابة أفضل وأكثر خضوعاً للضرائب.

في هذه الحالة، يمكن للحكومة أن تتخذ طريقين: أحدهما اللجوء إلى الديون، والآخر استخدام العملات المعدنية. بعد الدخول في الديون، قد تجذب الحكومة لنفسها استثمارات فعّالة من القطاع الخاص، ما قد يؤثر سلباً على استثمارات القطاع الخاص بسبب تأثير المزاخمة. وإلى جانب ذلك، ستؤدي هذه الاستراتيجية إلى زيادة أسعار السندات وأسعار الفائدة، وبالتالي ستزداد المشاكل الاقتصادية في البلاد. (20)

أما تأثير الطريقة الثانية، أي استخدام العملة، فهو مماثل، فبأي حال يُعد نقص الإيرادات سبباً خطيراً لمشاكل تمويل جميع النشاطات الحكومية مثل الأجور والخدمات والسلع العامة والمعاشات التقاعدية وما إلى ذلك.

ومن الآثار السلبية الأخرى للاقتصاد الخفي تشويه الإحصاءات الرسمية، سواء من حيث وضعها الحالي أو حجمها وتوزيعاتها. إذ إن الحجم الكبير للنشاطات السرية يعطل المؤشرات الاقتصادية بشكل كامل ويسبب عدم الدقة في قياسات عدة معايير اقتصادية مهمة، منها: إحصاءات الدخل القومي، ومعدلات النمو، والعبء الضريبي، ومعدل البطالة، والإنتاجية، وغيرها.

يمكن عدّ تفكك الأعراف الاجتماعية نتيجة اجتماعية كلية للاقتصاد الخفي، إذ قد يؤدي إلى عدم احترام المؤسسات الرسمية والأعراف، كما أن القانون المدعوم بالفساد يسبب خللاً كبيراً في شرعية النظام الاجتماعي الحالي. ومع ذلك، فمن الجدير بالذكر أن هذه الآثار الاجتماعية السلبية ناتجة عن الاقتصاد الخفي. (21)

20- عبد المطلب عبد الحميد ، الاقتصاد الخفي وغسيل الاموال والفساد العلاقة الجهنمية ، ط1، الدار الجامعية للنشر ، مصر، 2013، ص111.

21- المصدر نفسه ، ص115.



3. 2. الآثار الإيجابية للاقتصاد الخفي⁽²²⁾

يعتقد بعض الاقتصاديين والباحثين أن النشاطات السرية تستجيب لمتطلبات البيئة الاقتصادية للخدمات الصغيرة والتصنيع. وتشير هذه الفرضية إلى أن النشاطات السرية تخلق جواً من ريادة الأعمال ومزیداً من المنافسة، ما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وانخفاض الأسعار في القطاع الرسمي. ومن ناحية أخرى، توفر الإيرادات السرية موارد مالية تُسهم في توسيع السوق وخلق وظائف. أي أن إمكانية الاختيار بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي يمكن أن تُسهم في زيادة إمكانات النمو الاقتصادي.

يرتبط التأثير الإيجابي الكبير للاقتصاد الخفي بالتوظيف، أي أن للاقتصاد الخفي أثراً كبيراً على التوظيف، لا سيما أثناء فترات الركود أو في المراحل الأولى من التحول (التحول من دولة نامية إلى دولة متطورة). إذ يُعتقد أن غالبية العاملين في القطاع السري هم ممن لم يتمكنوا من الحصول على وظيفة في الاقتصاد الرسمي، كما يساهم في تدريب الموارد البشرية واكتساب المهارات الأساسية اللازمة لأداء وظائفهم في النشاطات الخفية.

الأثر الإيجابي الآخر هو أن الجزء الأكبر من الأموال المكتسبة من النشاطات السرية يتم إنفاقه في القطاع الرسمي، ومن ثم فإن جزءاً كبيراً (حوالي 66%) من خسارة الإيرادات الضريبية سيعود إلى الاقتصاد الرسمي من خلال الاستهلاك وما إلى ذلك.⁽²³⁾

علاوة على ذلك، يمكن لعائدات السوق السرية أن تحسن مستويات المعيشة في الأسر ذات الدخل المنخفض، ما قد يقلل من الفساد ويحد من الحوافز للمشاركة في النشاطات غير المشروعة ضمن الاقتصاد الخفي.

22- Friedrich Schneider, Andreas Buehn and Claudi. Montenegro, New Estimates for the Shadow Economies all over the world, International Economic Journal, Volume 24, 2010, p. 443.

23- Moises Naim, Illicit: how Smugglers, Traffickers and Copycats are hijacking the Global Economy, Arrow Books publisher, London, 2014, p. 96.



من ناحية أخرى، لا يستطيع معظم المهاجرين إلى البلدان المتقدمة العثور بسهولة على وظيفة في الأسواق الرسمية، لكن السوق السرية يمكن أن تمنحهم فرصة للاندماج في المجتمع، ومن ثم الحصول على وظيفة في الأسواق الرسمية. وهذه بعض الأسباب التي تقدم للعواقب الإيجابية للحكومات وتشجعها على عدم خوض صراع جاد مع هذه الأسواق.⁽²⁴⁾

4. النشاطات الاقتصادية الرقمية للمعاملات المالية الدولية غير المشروعة

يستمر التقدم التكنولوجي في تغيير مشهد التجارة غير المشروعة بشكل كبير، تماماً كما غير نظيره القانوني. فمع الهيمنة المتزايدة للتجارة عبر الإنترنت، أصبحت هذه الأخيرة توفر وسيلة لربط العملاء بالموردين بطريقة مباشرة وسرية، وغالباً ما تكون مجهولة الهوية. ومن خلال التركيز على كيفية تأثير الابتكار التكنولوجي في ديناميكيات عدد من أسواق الجريمة المنظمة الراسخة، يمكن القول إن الجرائم المعتمدة على الإنترنت تُرتكب من خلال استخدام جهاز الحاسوب. أما الجرائم التي تُسهّل عبر الإنترنت، فهي تلك التي يمكن توسيع نطاقها أو زيادة الوصول إليها باستخدام أجهزة الحاسوب أو شبكات الحاسوب أو غيرها من أشكال تكنولوجيا اتصالات المعلومات.

وقد أصبحت منصّات وتطبيقات الوسائط الاجتماعية، على سبيل المثال، التي يستخدمها 46% من سكان العالم، شبكات «القيادة والسيطرة» المفضلة لأولئك المتورطين في الجرائم الإلكترونية⁽²⁵⁾، وتشمل عمليات النشاطات الاقتصادية الرقمية للمعاملات المالية الدولية غير المشروعة على:

4.1. تهريب المخدرات

لقد أوجد السوق عبر الإنترنت طرقاً جديدة لشراء المخدرات غير المشروعة وبيعها، إذ تنتشر مبيعاتها بشكل خاص على الشبكة المظلمة، ويتزايد حجم العقاقير

24- صفوت عبد السلام عوض الله، الاقتصاد السري دراسة في آليات الاقتصاد الخفي وطرق علاجه، دار النهضة العربية، مصر، 2002، ص54.

25- Lucia Bird, Julia Stanyard and others, Transformative Technologies: How digital is changing the landscape of organized crime, Global Initiative Against Transnational Organized Crime, Geneva, Switzerland, 2020, p. 2.



غير المشروعة المعروضة للبيع والإيرادات التي يُقدر أن تدرها بوتيرة سريعة على شبكة الإنترنت المظلمة، على الرغم من حقيقة أن موقع ²⁶ Silk Road، وهو أشهر موقع لبيع المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت، قد تم إيقافه في عام 2013، إلا أن نمو السوق لم يتباطأ، وعلى وفق أحد التقديرات، تضاعفت الإيرادات من هذه المبيعات ثلاث مرات عند إغلاق طريق الحرير في عامي 2013 و 2016. وتشير الأبحاث الحديثة إلى أن الويب المظلم لا يزال سوقاً متخصصاً عند مقارنته بتقديرات التجارة العالمية، وفي عام 2016، قدرت مؤسسة ²⁷ RAND Europe أن عائدات السوق المظلمة لتلك السنة تراوحت بين 12 و 20 مليون دولار أمريكي، في حين تتراوح تقديرات التجارة العالمية بين 425 و 625 مليار دولار أمريكي، وأن سوق المخدرات غير المشروعة عبر الإنترنت ينمو بسرعة مع زيادة الإنتاج العالمي للعقاقير غير المشروعة، وتوفر الأسواق عبر الإنترنت مساحة أخرى للناس للوصول إلى هذه الأدوية، وللتجار لتوزيعها، ويتميز سوق المخدرات غير المشروعة على الإنترنت بديناميات خاصة تميزه عن التجارة خارج الإنترنت. ⁽²⁸⁾

وهناك طريقتان سائدتان لبيع المواد غير المشروعة: الأولى، وتتم من خلال الأسواق عبر الإنترنت، التي تباع عادةً المواد التي تُعد قانونية من الناحية الفنية - تسمى «المرتفعات القانونية» أو المؤثرات العقلية الجديدة - أو تباع المكملات الغذائية أو المستحضرات الصيدلانية، مثل عقاقير تحسين الأداء، الطريقة الثانية، وتتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، إذ يتم تسويق المواد ويمكن للمستهلكين التعليق أو إرسال رسائل أو الاتصال بالبائع مباشرة لإجراء عملية شراء. ويعلن البائعون عن موادهم غير المشروعة من خلال نشر مقاطع فيديو وصور وحالات على خلاصات وسائل التواصل الاجتماعي أو (القصص) التي تعرض الأدوية المتوفرة

26 (*) Silk Road أو طريق الحرير هو موقع إلكتروني وسوق سوداء وأول وأحدث سوق ممنوعات واشتهر كممنصة لبيع المخدرات غير المشروعة.

James Ball, Charles Arthur, FBI Claims Largest Bitcoin Seizure after arrest of alleged silk Road founder, The Guardian, Wed 2 Oct2013, <https://web.archive.org/web/20180612135853/> / access (8/11/2021)

27 * Rand Europe مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وعملية اتخاذ القرار من خلال البحث والتحليل (www.rand.org access 11/11/2021)

28- RAND Europe, The role of the 'dark web' in the trade of illicit drugs, Research brief, 2016, p. 11., https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_briefs/RB9900/RB9925/RAND_RB9925.pdf 11/11/2021)



لديهم والسعر والكمية التي يبيعونها بها، فالفيس بوك والانستغرام هي منصات الشبكات الاجتماعية العامة الأكثر استخداماً للإعلان عن المخدرات غير المشروعة، في الغالب الحشيش والكوكايين تتم إجراء معاملاتهم أيضاً عبر منصات المراسلة المشفرة، مثل الواتساب.⁽²⁹⁾

وإنَّ أكثر معاملات المخدرات غير المشروعة في أسواق الشبكة المظلمة كانت أقل من 100 دولار أمريكي، الأمر الذي يدعم توصيفها على أنها أسواق استهلاكية، وأن عمليات الشراء بالجملة نادرة (1.8% من المبيعات)، لكنها تدر إيرادات كبيرة (25% من الإجمالي). وأبرز المنتجات المتداولة هي القنب (37% من إجمالي الإيرادات)، والمنشطات مثل الكوكايين والأمفيتامينات (29%)، والعقاقير من نوع الإكستاسي (19%). وتؤدي أسواق الشبكة المظلمة دوراً مهماً في التوزيع العالمي لبعض الأدوية الاصطناعية، بما في ذلك الفتانيل؛ فعلى سبيل المثال، يتم شحن المواد الأفيونية الاصطناعية المنتجة في الصين بانتظام إلى المستخدمين في الولايات المتحدة.⁽³⁰⁾

وعادةً ما يستخدم المشترون الذين يشترون الأدوية على الشبكة المظلمة البيتكوين أو أنواعاً أخرى من العملات المشفرة لدفع ثمن المنتج. وفي بعض الحالات، بما في ذلك حالة طريق الحرير الأصلي، تُعلّق المدفوعات في حساب الضمان من قِبَل مسؤولي الشبكة المظلمة حتى يتم استلام المنتج. وبعد ذلك، تُرسل المادة المشتراة عبر البريد، إما من خلال أنظمة البريد الخاصة أو العامة، ويمكن تسليم المنتجات إلى عدد من المواقع المجهولة، بما في ذلك صناديق البريد المجهولة أو الأكشاك الآلية أو «محطات التعبئة».

29- Channing Mavrellis, Transnational crime and the developing world, Global Financial Integrity (GFI), 27 March 2017, <https://gfintegrity.org/report/transnational-crime-and-the-developing-world>). Access 11/11/2021)

30- UN Office On Drugs and Crime (UNODC), Executive Summary, World Drug Report 2019, p. 55.



ومن خلال تقليص المسافات الجغرافية، تعمل الأسواق الإجرامية عبر الإنترنت على تمكين التجار الصغار من تزويد الأسواق المحلية أثناء التداول في سوق الاتجار العالمي بالمخدرات، كما أنهم يعتمدون على الطرود البريدية الصغيرة التي تتميز بمعدل مراقبة منخفض بشكل كبير، ما يقلل من مخاطر المشاركة.⁽³¹⁾

4 . 2. الاتجار بالبشر

الاتجار بالبشر جريمة متنامية ولها موطئ قدم عالمي، وتشكل مساحة كبيرة من الأعمال غير القانونية، إذ تؤثر على ما يقرب من 3.40 مليون شخص حول العالم، 71٪ منهم من النساء والفتيات و25٪ من الأطفال. ويُقدَّر أن مرتكبي هذه الجريمة يحققون 150 مليار دولار أمريكي سنوياً، إذ يتم استغلال ثلثي ضحايا الاتجار بالبشر من خلال العمل الجبري، ويأتي ثلثا الأرباح الناتجة عن الاتجار بالبشر من الاستغلال الجنسي التجاري. ونُعد هذه الأشكال من العبودية الحديثة الأكثر انتشاراً في إفريقيا، تليها آسيا والمحيط الهادئ، ثم أوروبا وآسيا الوسطى.⁽³²⁾

وقد أدت التقنيات الرقمية والشبكات إلى ظهور جرائم الاتجار بالبشر القائمة على الإنترنت والتوسع فيها. إن إحدى جرائم الاتجار السريعة النمو، والتي يُتوقع أن تزداد نتيجة لنمو التقنيات الرقمية والشبكات، هي الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. فالاستغلال الجنسي التجاري هو إحدى الجرائم التي تتكيف بسرعة مع الفرص التي تتيحها التكنولوجيا، إذ تتحول بسرعة من استخدام خدمات مشاركة الملفات الجماعية إلى الابتزاز الجنسي عبر الإنترنت المغلق، وهو أمر يصعب للغاية تتبعه من قبل جهات إنفاذ القانون، لأنه لا يترك أي سجل للصور المتدفقة على الأجهزة المستخدمة. ويتم تقليل المخاطر والتكاليف التي يتحملها الجناة في هذه الجرائم، إذ لا يتعين على مرتكبي أعمال الاستغلال أن يكونوا حاضرين جسدياً مع

31- Martin Dittus, Joss Wright and Mark Graham, Platform criminalism: The 'last-mile' geography of the Darknet market supply chain, World Wide Web Conference, April 2018, pp. 277-286, <https://arxiv.org/pdf/1712.10068.pdf>). Access 11/11/2021)

32- International Labour Organization (ILO), Profits and poverty: The economics of forced labour, Geneva, 2014. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/-ed_norm/---declaration/documents/publication/wcms_243391.pdf (access12/11/2021)



الضحايا. ففي عام 2018، تم الإبلاغ عن أكثر من 45 مليون صورة ومقطع فيديو عبر الإنترنت وتم وضع علامة عليها من قبل شركات التكنولوجيا على أنها تندرج في فئة الاعتداء الجنسي على الأطفال، وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق وأكثر من ضعف ما تم تسجيله في عام 2017.⁽³³⁾

وقد أدى ظهور العملات المشفرة مثل البيتكوين (Bitcoin) والعملات البديلة (Alt-coin) إلى تمكين المتاجرين بالبشر من تلقي عائداتهم غير القانونية بشكل مجهول وآمن، فضلاً عن توزيع الأموال على أعضاء آخرين من شبكاتهم الإجرامية. لقد استغلت أسواق الاتجار بالبشر التوافر المتزايد لمجموعة من الأدوات والتقنيات الرقمية بطرق عديدة، ويمكن تصنيف آثار ذلك على ديناميات السوق على نطاق واسع على النحو التالي:⁽³⁴⁾

أ- لقد استفاد المتاجرون بالبشر من تعزيز إخفاء الهوية في اتصالاتهم مع كلٍّ من المشغلين الإجراميين الآخرين والضحايا وأصحاب المصلحة في أسواق الاتجار (شبكات الاتجار، والمشتريين/مستخدمي الخدمة، والضحايا المحتملين)، إذ أصبحوا قادرين على التواصل بشكل مجهول وآمن عبر تطبيقات المراسلة المشفرة، وغرف الدردشة المغلقة، وغيرها من منتديات الويب العميقة المخصصة للدعوة فقط.

ب- أدى نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المشفرة وزيادة إمكانية الوصول إليها إلى تسطيح هياكل شبكات الاتجار، ما جعلها أقل تراتبية، وأكثر أفقية، وأكثر ترابطاً.

ج- من حيث هيكل المشغلين المجرمين، ظهرت جهات فاعلة إجرامية فردية أو «رواد أعمال» في أسواق الاتجار بالبشر، وازدادت أعدادهم، لا

33- Michael H Keller and Gabriel Dance, the internet is overrun with images of child sexual abuse. What went wrong? The New York Times, 28 September 2019, [https:// www. NYTimes. com/interactive/2019/09/28/us/child-Seabees. html](https://www.NYTimes.com/interactive/2019/09/28/us/child-Seabees.html) (access 20/11/2021)

34- FBI officials quoted in the San Diego Union Tribune, FBI warns of increased child-exploitation risks during COVID-19 crisis, 1 April 2020, [https://www. sandiegouniontribune. com/news/public-safety/ story/2020-04-01/fbi-warns-of-increased-childexploitation-risks-during-covid-19-crisis](https://www.sandiegouniontribune.com/news/public-safety/story/2020-04-01/fbi-warns-of-increased-childexploitation-risks-during-covid-19-crisis). (access 22/11/2021)



سيما فيما يتعلق بإنتاج مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال وتوزيعها عبر الإنترنت. ويُعزى ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض المخاطر وتقليل التكاليف العامة، مثل تجنيد الضحايا المحتملين وغسل الأموال وإتمام المعاملات.

د- انتشار الإنترنت على نطاق واسع، وتوافر مجموعة الأدوات الرقمية بسهولة في السوق الشامل، جعل الضحايا معرضين بشدة للاتجار عبر الإنترنت. إذ أدى ظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الضخمة، وانتشار إنترنت الأشياء، إلى خلق فرص جديدة للمتاجرين للوصول إلى المعلومات وجمعها، وتحديد أعداد متزايدة من الضحايا المحتملين، وتوصيفهم وتجنيدهم، لا سيما من بين الفئات الضعيفة مثل الأطفال والمراهقين.

هـ- أدى التوافر الواسع لمواد العمل والاستغلال الجنسي عبر الإنترنت، للجماهير الإقليمية والعالمية، إلى زيادة الوصول إلى الأسواق والطلب عليها. إذ تم توضيح ذلك في تقرير يوروبول³⁵ لعام 2017، الذي وجد أن أكثر من نصف الدول الأوروبية المبلغة أشارت إلى أن الاتجار بالأطفال عبر الإنترنت هي «ظاهرة متنامية».

و- يتم إجراء معاملات الدفع بشكل متزايد باستخدام العملات المشفرة، التي تم تمكينها بواسطة تقنية سلسلة الكتل⁽³⁶⁾.

35 (*) يوروبول هي وكالة تطبيق القانون الأوروبية، وظيفتها حفظ الأمن في أوروبا عن طريق تقديم الدعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجالات مكافحة الجرائم الدولية الكبيرة والإرهاب. تمتلك الوكالة أكثر من 700 موظف في مقرها الرئيسي الكائن في لاهاي في هولندا، وهي تعمل بشكل وثيق مع أجهزة أمن دول الاتحاد الأوروبي ودول من خارج الاتحاد كاستراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية والنرويج. لا يمتلك ضباط اليوروبول صلاحيات مباشرة للإيقاف والاعتقال ولكنهم يقومون بدعم ضباط الأمن العاديين بالقيام بمهام جمع المعلومات وتحليلها وتوزيعها إضافة لتنسيق المهمات المشتركة، وتستفيد أجهزة الأمن المستقلة لدول الاتحاد بدورها من خدمات الوكالة الاستخباراتية لتجنب وقوع الجرائم وللتحقيق فيها في حال وقوعها ولتعقب وإلقاء القبض على مرتكبيها. <https://www.europol.europa.eu/content/page/staff-statistics-159> (access 25/11/2021)

36- Thorn, Survivor insights: The role of technology in domestic minor sex trafficking, January 2018, p. 15. http://gracehaven.me/uploads/default/Thorn_Survivor_Insights_061118.pdf (access 23/11/2021)



4 . 3. التجارة بالآثار والممتلكات الثقافية:

تُستهدف الرموز والموجودات الثقافية والمواقع الأثرية في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع للنهب والتجارة غير المشروعة، ويرتبط نهب الآثار بشكل خاص بمناطق الصراع، ويشكل جزءاً من التجارة غير المشروعة التي تحدث في اقتصادات الكفاف. في بعض الحالات، تم استغلال هذه التجارة أيضاً من قبل المجموعات المسلحة والجماعات المتطرفة. وقد وُصف سوق الفن الدولي على نطاق واسع بأنه سوق «رمادية»، وثبت أنه خاضع للتجارة غير المشروعة من خلال ممارسات مثل التوثيق المزور وبيع الأشياء «غير المؤكدة»، التي تفتقر إلى الوثائق التي تثبت أصولها وقد تكون غير مشروعة وسرية.⁽³⁷⁾

ويتم الاتجار بالآثار على نطاق واسع على سطح الويب، بما في ذلك الشبكات الإجرامية التي تتفاعل على منصات التواصل الاجتماعي ومواقع التجارة الإلكترونية. ولا تتوفر حالياً سوى أدلة محدودة على حدوث تجارة غير مشروعة في الآثار على شبكة الإنترنت المظلمة. في الآونة الأخيرة، وجدت إحدى الدراسات الرئيسية أن 95 مجموعة على فيسبوك باللغة العربية (تضم أكثر من مليون عضو) تتاجر بالآثار، إذ تتم إدارة هذه المجموعات من قبل وسطاء يتلقون رسوماً من المبيعات التي تتم داخل المجموعة، بما في ذلك أفراد في مناطق النزاع، يقدمون المصنوعات اليدوية للمستهلكين في دول الأسواق مثل الولايات المتحدة. ويوضح هذا كيفية استخدام الأسواق عبر الإنترنت لربط المشتريين في أسواق الوجهة مع الموردين في البلدان التي يصعب السفر إليها، مثل مناطق النزاع في سوريا أو ليبيا أو اليمن. كما أن استمرار جائحة فيروس كورونا أدى إلى صعوبة الوصول إلى بعض المناطق، ومن المتوقع أن تزداد ممارسة استخدام الأسواق عبر الإنترنت للتحايل

37- For example, a 2019 report by the OECD and the European Union Intellectual Property Office (EUIPO), based on 2016 data, estimated the worth of counterfeit and pirated goods alone at US\$509 billion – or 3.3% of total world trade; see OECD/EUIPO, Trends in Trade in Counterfeit and Pirated Goods. Paris: OECD Publishing, 2019. GFI's 2017 study estimated that the annual value of counterfeiting could range between US\$923 billion and US\$1.13 trillion; see Channing Mavrellis, Transnational crime and the developing world, GFI, 27 March 2017, <https://gfintegrity.org/report/transnational-crime-and-the-developing-world> (access 23/11/2021)



على قيود السفر.⁽³⁸⁾

ويلاحظ أن مبيعات القطع المنهوبة «بما في ذلك القطع القادمة من مصر وسوريا والهند» عبر منصات مثل eBay قد ازدادت مع توسّع التجارة الإلكترونية، الأمر الذي أسهم في ارتفاع حجم التداول غير المشروع للآثار. فكثير من هذه القطع تُباع دون أي مستندات تثبت مصدرها، مما يجعل عملية ضبط دخول الآثار المسروقة إلى السوق شبه مستحيلة. وعلى الرغم من أن المنتديات العامة وشبه العامة تتيح للمتاجرين غير الشرعيين فرصة الإعلان على نطاق واسع، فإن قنوات الاتصال المغلقة مثل «واتساب» و«سناب شات» تُوصف بوصفها أدوات رئيسة يستخدمها تجار الآثار غير القانونيين. وفي سياقات أخرى، تُسهم هذه المنصات في توفير اتصال آمن بين المتاجرين غير الشرعيين، بما يسمح بإدامة شبكاتهم القائمة، بما في ذلك تبادل المعلومات المتعلقة بتجارة الآثار المشروعة.⁽³⁹⁾

5. سبل المواجهة للمعاملات المالية غير المشروعة دولياً وإقليمياً

5.1. سبل مواجهة المعاملات المالية غير المشروعة دولياً

تُعَدّ المعاملات المالية الدولية غير المشروعة من الجرائم المنظمة، إذ تقوم عصابات الجريمة المنظمة بارتكاب نشاطها الإجرامي في عدة دول، مستفيدين من الانفتاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول، مُسخرين التطورات التكنولوجية الحديثة لخدمة مآربهم الإجرامية، كما تقوم عصابات الجريمة المنظمة باستعمال وابتكار تقنيات متطورة للقيام بعمليات تجارة المخدرات وغسل الأموال القذرة، التي تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية.⁽⁴⁰⁾

ومن أهم الوسائل المستخدمة لمواجهة المعاملات المالية غير المشروعة (غسل الأموال، وتجارة المخدرات، وتجارة البشر، والقمار، والعمليات غير المشروعة الأخرى).

38- Neil Brodie and Isber Sabrine, The illegal excavation and trade of Syrian cultural objects: A view from the ground, Journal of Field Archaeology, 43, 2018, pp. 74-84; Ben Taub, The real value of the ISIS antiquities trade, The New Yorker, 4 December 2015, <https://www.newyorker.com/news/news-desk/the-real-value-of-the-ISIS-antiquities-trade> (access 2/12/2021)

39- Ibid, p. 80.

40- غسان أبو مويس ، مخاطر غسل الأموال ، صندوق النقد العربي ، العدد9، ابو ظبي، 2021، ص7.





أ: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات، والمعروفة باسم اتفاقية فيينا لعام 1988: إن اتفاقية فيينا تضمنت أحكاماً تتعلق بغسل الأموال في مجال تجارة المخدرات، كتجريم نقل الأموال وتحويلها مع العلم بأنها متحصلة من جريمة مرتبطة بتجارة المخدرات، أو إخفاء أو إظهار مظهر كاذب للتمويه على حقيقة تلك الأموال، أو كتمان طريقة التصرف بها، أو إيداعها، أو حركتها، أو الحقوق المتعلقة بها، أو ملكيتها، أو استخدام الأموال، مع العلم في تلك الأحوال كلها بأنها متحصلة من إحدى الجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية أو فعل ناشئ عن الاشتراك فيها.⁽⁴¹⁾ وقد تضمنت هذه الاتفاقية أحكاماً إجرائية للتعاون الدولي في مجال تسليم المجرمين وعقابهم في جرائم غسل الأموال، إذ أصبحت هذه الاتفاقية نافذة على المستوى الدولي في 11/11/1990 ولم تحفظ أي دولة على ما تضمنته تلك الاتفاقية من أحكام.⁽⁴²⁾

ب: لجنة بازل BAZLE «للوّاية المصرفية لعام 1988: جاءت هذه بناءً على اجتماع هيئة اللوائح المصرفية والممارسات الرقابية، وقد تم التوصل إلى اتفاق كان من شأنه إعلان لجنة بازل للرقابة المصرفية، التي كانت تهدف إلى الحيلولة دون استخدام النظام المصرفي لأغراض جنائية، ومن أبرزها غسل الأموال (تبييض الأموال)، وكذلك إتمام عدة أمور لم تنمها اتفاقية فيينا لسنة 1988، التي تتعلق بعمليات التدقيق في مصادر الأموال والنشاطات التجارية المشبوهة للعملاء.

ولجنة بازل لا تتمتع بالشخصية القانونية، إذ إنها لا تستند إلى أي اتفاق دولي، كما أنها لا تُعدّ من المنظمات الدولية، وكما أن المبادئ التي تقوم عليها لجنة بازل تعتمد على فكرة إبعاد المصارف والمؤسسات المالية عن أية أنشطة إجرامية، من خلال إنشاء سياسة فعّالة للتعرف على العملاء وقبولهم، لحمايتهم من عمليات تحويل الأموال المشبوهة.⁽⁴³⁾

41- Duncan Alford, "anti- money laundering regulations: aburden on financial institutions", volume 60, Fordham law review, may 1992, p p. 467-500.

42- المواد 4,5,6,7,8,9 من اتفاقية فيينا ؛ للمزيد ينظر Villiger Mark Edgen, Commentary on the 1969 Vienna Convention on the Law of Treaties, Martinus Nijhoff Publishers Netherlands, 2009, p. 23

43- محمد علي سويلم ، التعلق على قانون غسيل الأموال في ضوء الفقه والقضاء والاتفاقيات الدولية ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2008 ، ص58.



ج: توصيات مجموعة السبعة G7: هذه التوصيات أدت إلى إنشاء لجنة عمل مالية خاصة (Financial Action Task Force - FATF) من أجل اتخاذ خطوات فعّالة لمكافحة غسل الأموال، وأقرت اللجنة المذكورة أربعين توصية في هذا الخصوص. وتعرض بعض التوصيات مسؤولية البنوك عن عمليات غسل الأموال، وتقوم تلك البنوك باتخاذ بعض التدابير للحد من تلك العمليات، وقد انضم للعمل مع تلك اللجنة العديد من الأعضاء، منهم مجلس التعاون لدول الخليج العربية.⁽⁴⁴⁾

د: صندوق النقد الدولي: إن صندوق النقد الدولي يقوم بدراسة النشاطات الخاصة بغسل الأموال، ومدى تأثيرها على الاقتصاد الكلي، وذلك بهدف اتخاذ الإجراءات العاجلة لمكافحة غسل الأموال. فقد عمد كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى تنسيق الجهود بينهما وبين لجنة العمل المالية لتبني توصيات هذه اللجنة، كما ساهمت هذه المنظمات في تقديم كافة أشكال التعاون الفني، وأصدر البنك الدولي دليلاً شاملاً لمساعدة الدول على السيطرة على عمليات الإرهاب وقمع تمويلها.⁽⁴⁵⁾

هـ: مبادئ وولفزبرغ wolfsberg⁽⁴⁶⁾: تم الإعلان عن هذه المبادرة المهمة من قبل بنوك القطاع الخاص لمكافحة عمليات غسل الأموال، إذ قام 11 بنكاً من أكبر البنوك العالمية بتوقيع لائحة إرشادية لمجموعة من المبادئ، وذلك في مدينة وولفزبرغ بسويسرا، وعُرفت المبادرة بهذا الاسم نسبة إلى تلك المدينة. وقامت تلك البنوك بتثبيت تلك الإرشادات بعد حصول عدد من الفصائح المالية في بعض البنوك الكبرى، على سبيل المثال بنك أوف نيويورك وستي بنك، وغيرها.

ع: اتفاقية باليرمو 2000: وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي لمختلف الأنماط الخطيرة للجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ومنها جرائم غسل الأموال، ومكافحتها بمزيد من الفعالية.⁽⁴⁷⁾

44- سليمان عبد المنعم ، مسؤولية المصرف الجنائية عن الأموال غير النظيفة ، دار الجامعة ، الإسكندرية، 2002 ، ص100.

45- المصدر نفسه ، ص101.

46- سوزي عدلي ناشد ، الاتجار بالبشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية، 2005 ، ص13.

47- اتفاقية باليرمو؛ (https://www.undo.org/pdf/crime/a_res_55/) access28/12/2021) res5525a. pdf .



غ: اتفاقية فيينا لعام 2003: وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتهدف إلى تدعيم أوجه التعاون الدولي وتسهيلها بهدف منع جرائم الفساد ومكافحتها، ومن بين هذه الجرائم جرائم غسل الأموال، لكونها من الجرائم الاقتصادية.

إن أكثر الدول تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتشجيع تدفق الاستثمار إلى أراضيها، فضلاً عن استقطاب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية. كما أن معظم دول العالم تمنح المستثمر الأجنبي المزايا والضمانات، مثل الإعفاءات الضريبية والجمركية، فضلاً عن قوانين سرية للحسابات، إلا أن ذلك يجعلها تتعرض لتهمة القيام بالمعاملات المالية غير المشروعة، وهذا ما يدفع الدول إلى تشديد الرقابة على مؤسساتها المالية وفرض اتباع قواعد معينة لوقاية النظام المالي من المشاركة في العمليات المالية غير المشروعة. وإن معظم دول العالم تواجه مشكلة التوفيق بين مقتضيات المصلحة العامة والنزاهة، ومقتضيات الرغبة في جذب الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار داخل أراضيها.⁽⁴⁸⁾

ترتبط المعاملات المالية غير المشروعة بالفساد المالي، إذ يسعى تجار المخدرات وتجار الرقيق البيض، والأشخاص المتورطون في غسل الأموال ومرتكبو الجريمة المنظمة، إلى جانب الموظفين الذين يتلقون الرشاوى، إلى إيجاد قنوات مالية دولية آمنة لإيداع أموالهم غير المشروعة في المصارف. وقد تم استغلال العديد من المصارف الكبرى حول العالم في عمليات غسل الأموال على نطاق دولي.⁽⁴⁹⁾

ونتيجة للآثار السلبية التي تترتب على المعاملات المالية غير المشروعة، لجأت غالبية دول العالم إلى وضع تشريعات تجرم هذه العمليات. إلا أن هذه التشريعات غالباً ما تكون غير كافية، وخصوصاً في الدول النامية، ما يستلزم مزيداً من التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية في مختلف دول العالم. كما يتطلب الأمر تطوير قوانين سرية للحسابات المصرفية، وتدريب العاملين في المصارف والمؤسسات المالية وأسواق المال وغيرهم على الأساليب الحديثة لكشف محاولات المعاملات المالية غير المشروعة

48- أحمد الحويطي، التعاون الدولي في مجال غسيل الأموال والمخدرات، ضمن المؤلف: التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات، ط1، دار الحامد، الأردن، 2014، ص11.

49- محمد ذكري إدريس، جريمة جلب وتصدير المخدرات وعلاقتها بجريمة غسل الأموال، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2016، ص34.

والإبلاغ عنها. فضلاً عن ذلك، تزداد خطورة هذه الظاهرة بسبب الجهود المضادة، إذ تشهد المعاملات المالية غير المشروعة مشاركة مجموعات من المتخصصين في مختلف المهن، يتم توظيفهم من قبل غاسلي الأموال لمساعدتهم في تحويل الأموال غير المشروعة إلى أموال قانونية.⁽⁵⁰⁾

5.2. سبل مواجهة المعاملات المالية غير المشروعة إقليمياً

أ- الاتفاقية التي قام بها المجلس الأوروبي لمكافحة غسيل الأموال: وهي اتفاقية ستراسبورغ، حيث وقعت هذه الاتفاقية في مؤتمر ستراسبورغ عام 1990 من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي السبع، التي تعهدت بمكافحة غسيل الأموال، وذلك انطلاقاً من قناعة هذه الدول بالحاجة إلى اتباع سياسة جنائية مشتركة من أجل تخليص المجتمعات من الجرائم الخطيرة، وتتطلب استخدام أساليب حديثة وفعالة، منها حرمان المجرمين من عائدات الجريمة وإقامة نظام فعال للتعاون الدولي. ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في عام 1993، وإن أحكامها جاءت منسجمة ومتسقة تماماً مع اتفاقية فيينا. وتعمل هذه الاتفاقية على تسهيل التعاون الدولي فيما يتعلق بالمساعدة الاستقصائية المتعلقة بالبحث والتحري والتفتيش والتحقيق عن أموال جميع أنواع السلوك الإجرامي وضبطها ومصادرتها.⁽⁵¹⁾

ب- الاتفاقية التي قامت بها منظمة الدول الأمريكية لمكافحة غسيل الأموال: إن هذه المنظمة نشأت عام 1890، وهي منظمة متعددة الجنسيات، والهدف منها تكريس عملية التنمية والسلام في الدول الأمريكية. وقد شكلت هذه المنظمة لجنة لمراقبة سوء استعمال المخدرات وأطلق عليها اسم لجنة سيكاد، وهي مختصة بدعم البلدان الأمريكية في مكافحة تعاطي العقاقير المخدرة.⁽⁵²⁾

50- Marcena Hunter, Measures that Miss the Mark: Capturing proceeds of crime in Illicit Financial Flows Models, Global Initiative against transnational organized crime, Switzerland, 2018, p. 14.

51- نادر عبد العزيز شافي، تبيض الأموال (دراسة مقارنة)، المؤسسة الحديثة للنشر لبنان، 2004، ص228.

52- نبيه صالح، جريمة غسل الأموال في ضوء الاجرام المنظم والمخاطر المترتبة عليها، منشأة المعارف للنشر، مصر، 2011، ص82.





ت- **الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية:** تم التوقيع عليها في تونس عام 1994 من قبل مجلس وزراء الداخلية العرب، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام 1996، وهي كذلك جاءت لمعالجة ظاهرة غسيل الأموال. وقد وقعت الدول العربية على كل من اتفاقية فيينا لسنة 1988 والاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات لعام 1994، وإن الاتفاقيتين توجبان على كل الدول الموقعة اتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار القوانين الداخلية من أجل مكافحة الأفعال التي تمثل جوهر عملية غسيل الأموال، فضلاً عن مصادرة الأموال المتحصلة من غسيل الأموال.⁽⁵³⁾

6. الإجراءات والتشريعات الرقمية لمواجهة المعاملات غير المشروعة

إن كثيراً من أصحاب الأعمال والشركات يتهربون من الضرائب سواء كانت مرتفعة أم منخفضة، وفي الوقت الذي ترى فيه الحكومات أن زيادة الضرائب هي وسيلة لتمويل خططها الاقتصادية والاجتماعية، تراها الشركات عبئاً لا فرار منه. وفي ظل الثورة الرقمية التي يشهدها العالم المعاصر، تزايدت النشاطات الرقمية وتطورت المنتجات الإلكترونية، وأصبحت التعاملات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الحياة.

وفي ظل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، بدأ في السنوات الأخيرة التركيز بشكل رئيس على السياسات الضريبية التي تلائم المعاملات الرقمية. وقد ركزت السياسات على الاختلافات بين فرض الضرائب على العمليات التجارية المادية والعمليات الافتراضية أو الرقمية. ومع استمرار صانعي السياسات في فرض ضرائب على الشركات الرقمية، يصبح من الضروري تجنب إنشاء سياسات ضريبية مشوهة لا تخلق توازناً بين العدالة الضريبية والحصيلة.⁽⁵⁴⁾

53- سوزي عدلي ناشد ، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي والاقتصاد الرسمي ، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص13.

54- Sanction Scanner , The Change of Money Laundering in The Digital Age ,London, 08 July 2020 , <https://sanctionscanner.com/blog/the-change-of-money-laundering-in-the-digital-age-190#> (access 29/12/2021)



لذا لجأت الدول إلى:

6.1. الضرائب الرقمية

إن فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي يُمثل امتداداً منطقياً لتنامي مساهماته ونشاطاته وقدرته على جعل القطاعات الاقتصادية أكثر قدرة على التحمل في أوقات الأزمات. لذلك، حظي فرض الضرائب على تعاملات الشركات الرقمية وكذلك الاقتصاد الرقمي باهتمام كبير، وازداد هذا الموضوع أهمية في ظل تفشي أزمة فيروس كورونا وحاجة العالم إلى إدارة أعماله ونشاطاته بصورة رقمية أكثر من أي وقت آخر.⁽⁵⁵⁾

وقد تزايدت أهمية الحاجة إلى معالجة فرض الضرائب الرقمية على التعاملات الرقمية، فإن النمو السريع لمقدمي الخدمات الرقمية على مدى العقد الماضي جعله هدفاً شائعاً بشكل متزايد للضرائب الخاصة، على غرار ضرائب الثروة والدخل، التي تساعد في تعبئة الإيرادات التي تحتاج إليها الدول في أوقات الأزمات. فالضريبة الرقمية تُعرف على أنها الضريبة التي تفرضها الدول على الشركات لتدفعها من مبيعاتها أو إيراداتها التي تجنيها من مصادر تقنية مثل شبكة الإنترنت ومن المستخدمين داخل البلاد.⁽⁵⁶⁾

إن الضرائب الرقمية حظيت باهتمام عالمي من جانب السياسيين والمحليين بالنظر إلى كونها متغيراً مهماً، إذ أصبحت الضرائب تحكم مستقبل الشركات ذات التعاملات الرقمية، وتساعد في تحديد اتجاهات نشاطات هذه الشركات سواء بمزيد من الاستثمار أو التراجع. إن الضرائب الرقمية تشمل مجموعة من السياسات التي تستهدف على وجه التحديد الشركات التي تقدم منتجات أو خدمات من خلال الوسائل الرقمية باستخدام معدل ضريبي خاص. وتشمل هذه السياسات توسيع القواعد الحالية لضمان سياسة ضريبية محايدة تجاه جميع

55- David Luna, Why We Must Confront the Growing Threat to National Security Posed by Illicit Economies and Cesspools of Corruption and Organized Crime, International Coalition Against Illicit Economies, 22, July 2021, p. 1. <https://www.linkedin.com/pulse/why-we-must-confront-growing-threat-national-security-david-m> (access29/12/2021)

56- Ibid, p. 2.





الشركات، وعلى سبيل المثال متى يوسع بلد ما ضريبة القيمة المضافة لتشمل الخدمات الرقمية من عدمه. كما تشمل قواعد ضريبية خاصة على الشركات تم تصميمها لتحديد متى يكون للشركة الرقمية منشأة دائمة حتى دون وجود كيانٍ مادي ملموس لها.⁽⁵⁷⁾

وهناك تنوع في الفئات المستهدفة لفرض الضرائب الرقمية عليها، وأهمها ما يأتي:

أ- **نشاطات الاستهلاك:** إذ تُفرض ضرائب القيمة المضافة وضرائب أخرى على بيع السلع أو الخدمات النهائية، وتعمل البلدان على توسيع ضرائب الاستهلاك الخاصة بها لتشمل السلع والخدمات الرقمية. ويتم فرض الضرائب على المستهلكين بناءً على استهلاكهم للسلع والخدمات. وتُعد الضرائب على الاستهلاك مهمة لأنها يمكن أن تؤثر في سلوك المستخدمين فيما يتعلق بشراء السلع الرقمية واستخدامها وخدمات الاتصالات. وتُعد شركات إدارة منصات التواصل الاجتماعي من أبرز الأمثلة على الشركات التي يمكن تطبيق هذا النوع من الضريبة على نشاطاتها. ويتم التعامل مع ما يحصل عليه المستخدمون بموجبه على الوصول إلى المنصة مجاناً على أنه تبادل مقايضة، حيث يدفع المستخدمون رسوم اشتراك شهرية مقابل الحق في الوصول إلى النظام الأساسي. كما تدفع هذه الشركات مدفوعات مالية تُعد مثل حقوق الملكية للمستخدمين من أجل الحق في استخدام البيانات التي تم جمعها عنهم بواسطة هذه المنصة.⁽⁵⁸⁾

57- Kevin Sieff, Mexico's Jalisco New Generation Cartel blazes a bloody trail in rise to power, The Washington Post Democracy Dies in Darkness, 10, July, 2020, https://www.Washingtonpost.com/world/the_americas/mexico-jalisco-new-generation-cartel-omar-garcia-harfuch/2020/07/10/0666b600-c14d-11ea-b4f6-cb39cd-8940fb_story.html (access 2/1/2022)

58- Euromonitor International, Coronavirus Accelerates Demand for Illicit Trade, 3/1/2021, <https://www.euromonitor.com/article/coronavirus-accelerates-demand-for-illicit-trade> (access 2/1/2022)



ومن هنا يمكن أن نجد الكثير من المنصات أو وسائل التواصل التي تتعامل بالتبادل التجاري غير المشروع، ومن هنا سوف يكون التهرب الضريبي للنشاطات الاقتصادية ضمن اقتصاد الظل.

ب- مستخدمو الخدمات الرقمية: يمكن أن تخضع خدمات الإنترنت لرسوم محددة، ويمكن أن تظهر هذه في شكل ضرائب الشركات التقليدية، وضرائب المبيعات على الشراء الأولي للمعدات، والضرائب غير المباشرة على المعدات التي سيتم تركيبها في مباني العميل، وضرائب الممتلكات على الأصول المادية أيضاً. وتُعد ضرائب الشركات على أرباح مزودي خدمات الإنترنت شاملة إلى حدٍّ ما، على الرغم من اختلاف المعدلات حسب البلد. على سبيل المثال، في تنزانيا تبلغ ضريبة الشركات التي تؤثر في مزودي خدمات الإنترنت 30%، بينما تبلغ 34% في باكستان (مع 17% إضافية على الإيرادات)، وفي بنما يبلغ معدل ضريبة الشركات على الأرباح 27.5%، في حين يصل في كولومبيا إلى 33%.⁽⁵⁹⁾

ت- **المنشآت الرقمية الدائمة:** تتضمن هذه السياسات إعادة تعريف ما يُمثل منشأة دائمة لتشمل الشركات الرقمية التي ليس لها وجود مادي داخل البلدان. وعادةً ما يتم تعريف المنشآت الرقمية الدائمة باستخدام معايير محددة، بما في ذلك التعامل مع السوق المحلية. وهذه الإشكالية تتعلق بتحديد المكان الذي تُفرض فيه الضرائب، وهي جزئية لا يمكن تطبيقها على الاقتصاد الرقمي الذي لا يحد نشاطاته مكان، ولا تقتصر تعاملاته داخل الجدران.

ث- ضرائب الاستقطاع على أساس إجمالي الخدمات الرقمية: يستخدم هذا النوع من الضرائب في بعض البلدان كبديل عن الضرائب على أرباح الشركات أو ضرائب الاستهلاك، ويتمثل في فرض ضرائب على إيرادات الشركات الرقمية الناتجة عن معاملاتها التي تمت داخل الدولة.⁽⁶⁰⁾

59- Euromonitor International, Coronavirus Accelerates Demand for Illicit Trademap. Cit.

60- David Luna, Why We Must Confront the Growing Threat to National Security Posed by Illicit Economies and Cesspools of Corruption and Organized Crime. Cipa. 5.



أما أهم العقبات التي تواجه عملية تطبيق الضرائب الرقمية فهي كالتالي:

أ- مشكلة الحصر الضريبي: تمثل هذه المشكلة التحدي الرئيس لفرض الضريبة على الاقتصاد الرقمي، نظراً للطبيعة المتنقلة وغير الملموسة للسلع والخدمات الرقمية، والتي تُعد جزءاً أساسياً من ثورة التجارة الرقمية أو التجارة عبر الإنترنت، والتي هي بالأساس غير منظورة. فضلاً عن أنها تأخذ أشكالاً وأبعاداً ومستويات عديدة، فهي تتم بين المؤسسات التجارية بعضها البعض، أو بين المؤسسات التجارية والمستهلكين، أو بين المؤسسات التجارية والحكومة، وقد تكون بين الدول أو بين دولتين من خلال وسيط في دولة أخرى. وعلى هذا النحو، تعد مشكلة الحصر الضريبي أولى المشكلات التي يجب التطرق إليها ومعالجتها قبل تطبيق الضريبة الرقمية.

ب- مشكلة توصيف الدخل المكتسب من المعاملات الرقمية: إن عدم وجود حدود واضحة بين بعض المفاهيم، على سبيل المثال حقوق المؤلف أو الأتعاب الأدبية، ورسوم الخدمات الفنية، والدخل من الأعمال، يجعل وضع نطاق محدد لتلافي مشكلة توصيف الدخل الناتج عن المعاملات الرقمية خطوة لا بد منها لدى صانعي السياسات الضريبية وذات أولوية.⁽⁶¹⁾

ت- مشكلة تعريف المنشأة الدائمة: يشير مصطلح المنشأة الدائمة إلى أنها مكان ثابت للعمل يتم من خلاله تنفيذ أعمال الشركة كلياً أو جزئياً، وهذا التعريف يحتوي على ثلاثة شروط أساسية هي:

- (1) وجود مكان للعمل أي منشأة مثل المباني.
- (2) أن يكون هذا المكان ثابتاً، أي يجب أن يكون محدداً.
- (3) الاستمرار في ممارسة أعمال المؤسسة من خلال هذا المكان الثابت.

وبناءً على ما تقدم، يظل من الضروري فهم عناصر المعاملة الاقتصادية التي قد تنطوي على استخدام التكنولوجيا الرقمية، وخاصة أن بعض هذه العناصر تُشكل

61- Daniel Bunn, and other, Digital Taxation Around the World, Tax Foundation 2020, <https://taxfoundation.org/digital-tax> (access 5/1/2022).



تحديات في عملية تطبيق القواعد الضريبية التقليدية، والتي قد تتطلب تدابير ضريبية خاصة. وبناءً على وجود مثل هذه العناصر أو عدم وجودها، يتم تصنيف المعاملات الرقمية ونماذج الأعمال الرقمية للأغراض الضريبية. وإن التطور الحاصل للضرائب المتمثل بالرقمنة أصبح جزءاً أساسياً من خطط الدول في الوقت الحالي وركناً أساسياً من أركان السياسة العامة في المستقبل. وهنا برزت الإشكالية الأكبر، وهي صعوبة حصر النشاطات التجارية الإلكترونية غير المشروعة في الكثير من البلدان، ومن ثم فقد تزايدت الأعمال غير المشروعة للتهرب من دفع الضرائب.⁽⁶²⁾

6. 2. تأثير الضرائب الرقمية على الاقتصاد

أ- **التأثير على الأسعار:** إن فرض ضرائب جديدة عادة ما يؤدي إلى زيادة في الأسعار التابعة لها، ما يساهم في مزيد من التضخم. ويستند ذلك إلى أن الزيادة في أسعار المنتجات والخدمات ستحدث بسبب الضريبة الرقمية، وفي بعض الحالات قد يعجز المستهلكون عن تحمل تكلفة هذه المنتجات والخدمات والتمتع بها. ونظراً للخصائص الهيكلية للقطاع الرقمي، فإن الخاسرين المحتملين في هذا السياق هم المستفيدون الرئيسيون من الخدمات الرقمية، أي الشركات الصغيرة والمتوسطة والمستهلكون. وسيتم نقل عبء الضريبة إلى الشركات التي تستخدم الخدمات الخاضعة للضريبة، والتي ستحول جزءاً منه إلى المستهلكين من خلال السعر النهائي لمنتجاتها، أي أن العبء الأخير سيقع على عاتق متلقي الخدمة ومستخدميها.⁽⁶³⁾

ب- **التأثير على الاستهلاك:** كثيراً ما تكون قيمة الآثار على الاستهلاك متعلقة بمدى أهمية السلعة أو الخدمة للمستهلكين، ومستوى الاحتكار القائم في سوقها. وفي الاقتصاد الرقمي، فإن التحول المستمر في طبيعة منتجاتها وأهميتها يزيد من فرص تأثير الاستهلاك بزيادة معدلات الضريبة على النشاطات الرقمية.

62- Cristian Óliver and Raul Felix Junquera, Tax Principles Applied to Taxing the Digital Economy, World Bank Group, 2021, p. 18. https://elibrary.worldbank.org/doi/pdf/10.1596/978-1-4648-1654-3_ch3 (access 8/1/2022)

63- Price water house Coopers (PWC), Economic impact of digital services tax in Spain, Final Report ,9 January 2019. <https://www.digital.org/the-digital-tax-will-have-a-negative-economic-impact-of-up-to-e662-million-on-the-spanish-gdp> (access 10/1/2022)





ت- **التأثير على الاستثمار الرقمي:** الضرائب هي العدو الأول للاستثمار، فمع زيادة الضرائب تتراجع الاستثمارات، بما يعني وجود علاقة عكسية بين الضرائب الرقمية والاستثمار الرقمي، خاصة في حالة الدول النامية، التي ما تزال في بداية المرحلة بشأن التحول الرقمي وتوطين التكنولوجيا الفائقة الجودة، وبشكل عام، وبغض النظر عن التأثيرات الإيجابية التي تؤديها الضرائب من حيث مساهمتها في تقديم الخدمات العامة، فإنها تميل أيضاً إلى التأثير على حوافز الشركة للقيام بالاستثمارات وتقليل المعروض من الأموال المتاحة لتمويلها.⁽⁶⁴⁾

ث- **التأثير على موازنات الدول:** إن الضرائب الرقمية تساهم في إضافة مصدر جديد للإيرادات العامة، وهو الأمر الذي يجعل الدول، خاصة في الاتحاد الأوروبي، تتشبث بفرض الضرائب الرقمية، في محاولة منها للاستفادة من الوفورات الرقمية الحاصلة من جانب، وبغية زيادة الحصيلة الضريبية من جانب آخر. كما يُضاف بعد آخر يتعلق بحاجة هذه الدول إلى زيادة تمويل نفقاتها المتزايدة في القطاعات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية.⁽⁶⁵⁾

وعلى العموم، فإن فرض ضريبة رقمية تختلف آثاره بين الدول المتقدمة والنامية، وذلك بسبب اختلاف البنية الاقتصادية والهيكل العام للضرائب وممارسة الأعمال. وفي الوقت الذي تنعم فيه الدول المتقدمة بقدرات عالية على فرض الضرائب، من ناحية بهدف التمويل، ومن ناحية أخرى بهدف إقرار العدالة وتحقيق الفعالية، وبأخذ في الاعتبار أن قطاع الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات قد وصل إلى مرحلة متقدمة للغاية، يمكن عندها تفضيل الهدف المالي للضرائب على الهدف الاقتصادي.

وعلى العكس تماماً، فإن تغليب الهدف المالي المتمثل في زيادة الحصيلة الضريبية في الدول النامية قد يكبح الاستثمار في شركات التكنولوجيا التي تعد

64- Raul Katz and others, Assessment of the economic impact of taxation on communications investment in the United States, New York: Telecom Advisory Services, 2019, p. 17.

65- World Economic Forum, Digital Trade in Services and Taxation, all right by: World Economic Forum, October 2021 P. 23.



في مرحلة ناشئة ولا تقوى على تحمل تكاليف إضافية. فضلاً عن أن فرض ضرائب على شركات التقنية أو الشركات المسؤولة عن التحول الرقمي قد يعطل قطاعات أخرى من الاقتصاد، الأمر الذي قد يؤثر سلباً عليها وعلى مستقبل الاقتصاد العالمي بأسره، ويجعل الدول النامية تقع في تناقض جوهري بين سعيها نحو التحول الرقمي ودفع الاستثمار في الرقمنة من جهة، ورغبتها في زيادة الحصيلة الضريبية من جهة أخرى.⁽⁶⁶⁾

6.3. الموقف الدولي تجاه الضرائب الرقمية

لقد زاد اهتمام مختلف دول العالم بالنظم الضريبية. فمنذ عام 2010، كان هناك قلق في العديد من الدول من أن القواعد الضريبية (المحلية والدولية) لم تعد صالحة للتطبيق في الوقت الحاضر، لأنها تسمح لبعض الشركات المتعددة الجنسيات بالتهرب الضريبي على نطاق واسع. وقد أصبح من غير المقبول عدم دفع تلك الشركات حصتها العادلة من الضرائب، أو ما يسمى حرمان الدول من الإيرادات الخاضعة للضريبة. وهذا ما دفع مجموعة العشرين إلى تفويض منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أجل اقتراح تغيير ضريبي في القواعد الضريبية وسياسات تحويل الأرباح، فيما أطلقت عليه مبادرة (Base Erosion and Profit Shifting Project) أو بالمختصر (BEPS)، بهدف تطوير ضريبة الخدمات الرقمية (Digital Service Tax - DST) مثل الإعلان الرقمي، ونقل البيانات الشخصية، والوساطة في السوق.⁽⁶⁷⁾

وفي تموز/يوليو 2013، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خطة عمل بشأن تآكل القاعدة وتحويل الأرباح.

وبسبب تزايد النزعة العالمية تجاه الضرائب الرقمية في أعقاب جائحة كورونا عام 2020، أعرب القادة السياسيون ووسائل الإعلام والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم عن قلقهم المتزايد بشأن التخطيط الضريبي من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، التي تستفيد من الفجوات في تفاعل الأنظمة الضريبية المختلفة

66- Cristian Oliver and Raul Felix Junquera, Varella Tax Principles Applied to Taxing the Digital Economy, Opcit. 22.

67- OECD, Action Plan on Base Erosion and Profit Shifting, OECD Publishing, Paris ,2013, p. 8. ,<https://doi.org/10.1787/9789264202719-en>



لتخفيض الدخل الخاضع للضريبة بشكل مصطنع أو تحويل الأرباح إلى البلدان الأخرى منخفضة الضرائب، خاصة تلك التي يتم فيها ممارسة نشاط اقتصادي ضئيل أو معدوم. وقد اتجه قادة الاتحاد الأوروبي للنظر في نشاطات الشركات الأكبر، أو ما يُطلق عليهم ”عمالقة التكنولوجيا في العالم“، واتفقوا من حيث المبدأ على فرض ضريبة رقمية.⁽⁶⁸⁾

إن إجبار شركات التكنولوجيا على دفع المزيد من الضرائب مسألة تتعلق بالعدالة الاجتماعية. وتستهدف هذه الدول من فرض الضريبة الرقمية أهدافاً عديدة، في مقدمتها الاستفادة من الثروة والحماية من التهرب، أي منع أكبر الشركات في العالم من التهرب من الضرائب، إذ تخسر الحكومات الأوروبية إيرادات ضريبية تُقدر بحوالي 100-240 مليار دولار أمريكي سنوياً وفق تقدير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الأوروبية. كما يخسر مواطنو أوروبا لاضطرارهم لدفع الفاتورة من خلال ضرائب أعلى على الخدمات التي كان من الممكن تمويلها من عائدات ضريبة دخل الشركات، كما تواجه الشركات المحلية صعوبة في التنافس مع الشركات متعددة الجنسيات التي يمكنها خفض فواتيرها الضريبية عن طريق تحويل الأرباح إلى الخارج.⁽⁶⁹⁾

إن أهم دوافع البلدان الأوروبية ومجموعة العشرين نحو فرض ضريبة رقمية على الشركات يتصدرها استغلال وفورات الثورة الرقمية، وإيجاد مصدر جديد للتمويل، والحد من التهرب الضريبي، وإعادة النظر في قواعد التجارة الدولية من ناحية النظام الضريبي وغيرها.⁽⁷⁰⁾

إن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى جعل القواعد الضريبية الدولية منسقة بشكل أفضل، عبر زيادة تبادل المعلومات بين البلدان، ليكون من الصعب على الشركات

68- Lyla Latif, The Evolving ‘Thunder’: The Challenges Around Imposing the Digital Tax in Developing African, International Journal of Digital Technology & Economy, Volume 4 | No1, May 2020, p. 11.

69- OECD, Ending offshore profit shifting, 2021. <https://www.OECD.org/about/impact/ending-offshore-profit-shifting.ham>). access 12/1/2022)

70- KPMG, BEPS 2.0 Pillar One and Pillar Two: KPMG Insights on the recent OECD ‘blueprints’, 2021. <https://home.kpmg/xx/en/home/insights/2020/10/beps-2-0-pillar-one-and-pillar-two.html>) access 14/1/2022)

المتعددة الجنسيات تحويل الأرباح بشكل مصطنع إلى الخارج لدفع ضرائب قليلة أو عدم دفع ضرائب على الإطلاق. فضلاً عن محاولة تجاوز جزئية أن قواعد التجارة الدولية لا تعطي للدول الحق في فرض ضرائب على دخول الشركات متعددة الجنسيات، إذ تُسوغ ملكية الأصول لدولة ما فرض ضريبة على أرباح تلك الشركات، مع إمكانية فرض ضرائب على الشركات متعددة الجنسيات حتى في حالة عدم وجود مادي لها، ما يعكس الحقائق الجديدة للاقتصاد الرقمي. كما يشمل ذلك وضع حد أدنى لمعدل الضريبة العالمي من أجل الحد من الممارسات المتبقية لتحويل الأرباح.⁽⁷¹⁾

وفي ظل تزايد التعاملات المالية الرقمية، يجب أن تكون هناك جهود دولية وإقليمية ومحلية تعمل ليس فقط على حل المشاكل الحالية، ولكن أيضاً على تحديد التهديدات الجديدة والتنبؤ بالمخاطر التي تمثلها التقنيات الجديدة. ويجب أن تركز هذه الاستراتيجيات على مجموعة واسعة من القضايا،⁽⁷²⁾ مثل:

- أ- تحديد الثغرات في المعايير الدولية المتعلقة بالتحويلات المالية غير المشروعة.
- ب- مواءمة القانون الجنائي الموضوعي والإجرائي (بما في ذلك أطر الأدلة الإلكترونية) في مجال الجرائم الإلكترونية والتحقيق الرقمي على المستوى الدولي.
- ت- التنفيذ السليم للمعايير الدولية والأطر القانونية على المستوى الوطني.
- ث- بناء القدرات، وبخاصة في البلدان النامية، من أجل زيادة فعالية الأطر القانونية والتنظيمية.

71- OECD, The OECD's Two-Pillar Global Tax Reform. Committees European Parliament. October 2021. <https://www.europcar.europa.eu/committees/en/the-oecd-s-two-pillar-global-tax-reform/product-details/20211015CDT08641> (access 15/1/2022)

72- United Nations Economic Commission for Africa (UNECA), "Illicit Financial Flows: report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa", 2015, p11. http://www.unica.org/sites/default/files/PublicationFiles/iff_main_report_26feb_en.pdf . (access 18/1/2022)





- ج- الجهود المبذولة لزيادة الوعي بين الحكومات والهيئات التنظيمية والصناعة الخاصة.
- ح- استخدام التكنولوجيا الحديثة في معالجة التدفقات المالية غير المشروعة، مع تحقيق التوازن بين استخدام الأدوات التكنولوجية والخصوصية وحقوق الإنسان وتنفيذ الضمانات اللازمة.
- خ- تحديد المخاطر المتعلقة بالتكنولوجيا من أجل إنشاء نهج قائم على المخاطر لمنع التدفقات المالية غير المشروعة واكتشافها ومراقبتها.
- د- التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية.
- ذ- مشاركة القطاع الخاص في مراقبة التحويلات المالية غير المشروعة.
- ر- بناء القدرات الفنية بين أجهزة إنفاذ القانون والصناعة الخاصة.

وأخيراً، يجب أن يستند أي نهج لمعالجة التدفقات المالية غير المشروعة إلى فهم مشترك بأن اكتشاف الأرباح غير المشروعة أو منعها أو تعقبها في البيئة الرقمية ستكون عملية مستمرة لمواجهة التحديات التكنولوجية الجديدة. ومن الضروري أيضاً مراعاة تعقيد النظام البيئي للاقتصاد الرقمي، مع الأخذ في الاعتبار أن التنظيم الشديد يمكن أن يكون له تأثير سلبي على تطوير التقنيات والخدمات الجديدة، وفي النهاية يقوض الفوائد التي تعود على الإنترنت والتقنيات الرقمية التي يمكن أن تجلبها للمجتمع.⁽⁷³⁾

73- أحمد الشريجي ، حماية وتأمين الانترنت التحدي القادم وأساليب المواجهة ، سلسلة العلوم والتكنولوجيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 2010 ، ص156.



7. الخاتمة

لم يكن الاقتصاد الخفي ظاهرة حديثة النشأة على نحو مفاجئ، بل تطور عبر مراحل زمنية مختلفة، وذلك بتأثيراته المتنوعة على اقتصادات البلدان ونتاجها القومي، وتنوعت مفاهيم الاقتصاد الخفي وتسمياته وأساليبه. ويؤدي الاقتصاد الخفي دوراً مؤثراً في النمو الاقتصادي، إذ يضم عدة نشاطات اقتصادية لها توصيفات قانونية، إذ يتمثل في ظواهر إجرامية مثل الفساد وبيع المخدرات والتهريب والدعارة. وتعد معاملات السوق السوداء والعمل غير المُعلن عنه، والتهرب الضريبي من قبل الفئات العاملة في الاقتصاد الخفي بعضاً من مظاهره، فضلاً عن إهمال بعض المؤسسات لالتزاماتها والتخلي عنها بسهولة من خلال دفع مبلغ صغير من الرشوة للموظفين في القطاع العام. إن الحد من الفساد والرشوة داخل الاقتصادات يمكن أن يقلل من تأثير الاقتصاد الخفي، فالعلاقة بين الاقتصاد الخفي والتنمية المالية علاقة سلبية؛ فالاقتصاد الخفي يسهم في تراجع مستويات التنمية المالية على مختلف الأصعدة.

وعلى الرغم من انتشار المعاملات المالية الدولية منذ قرون، إلا أن تلك المعاملات قد اكتسبت كثيراً من الزخم والتعقيد، وقد تزامن ذلك مع عولمة الأسواق الأوسع نطاقاً، فتزايد الاعتماد المتبادل وتكثيف الروابط الاقتصادية بين الدول أسهم في تدويل التبادلات المالية.

وقد اكتسب الاقتصاد الخفي نوعاً من التعقيد، وتزايدت التعاملات المالية، ومنها الإلكترونية، ذلك أن تزايد تدفق رؤوس الأموال بين الدول يمثل انتقال القوة الشرائية من بلد إلى آخر، ولا يختلف الاقتصاد الخفي في ذلك. كما أن تعرض الاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية حادة عام 2008 تسبب في ارتفاع الأسعار، وقد تعددت أسباب الأزمة، إذ عُدَّت ظاهرة الاقتصاد الخفي (غير المعلن) والعمليات المشبوهة أحد أسبابها.

تنوعت المعاملات المشبوهة للاقتصاد الخفي، ومنها التهرب الضريبي، ففي ظل الاقتصاد الخفي يغيب تحقيق العدالة الاجتماعية. وعلى الرغم من العيوب الكبيرة للاقتصاد الخفي، إلا أن هناك تأثيراً إيجابياً يتمثل في مسألة التوظيف، خصوصاً



عند وضعها في مرحلة الركود الاقتصادي أو مرور اقتصادات الدول بالمراحل الانتقالية.

وقد تزايدت حركة رؤوس الأموال في ظل ظروف اقتصادية قائمة لتتجه نحو الملاذات الضريبية، ليستمر خطر الاقتصاد الخفي على البلدان النامية والمتقدمة، إلا أن تأثير البلدان النامية قد يعوق البلدان المتقدمة التي أوجدت تشريعات محلية تحد من انتشاره.

بدأت تظهر سلبيات ترافق الاقتصاد الخفي، منها التهرب الضريبي الذي يؤثر على موارد الجباية والاستثمار والنمو، فضلاً عن تفاقم ظاهرة الغبن الضريبي التي ستزداد على العاملين في القطاع الرسمي. كما يمثل الاقتصاد الخفي الملجأ الأمثل للجرائم الاقتصادية، ومنها غسل الأموال، ما يزيد الفجوة بين الطبقات الاجتماعية.

الاستنتاجات:

- أ- تضخم حجم الاقتصاد الخفي على صعيد العالم، وإن كان ذلك بنسب متفاوتة تصل إلى حوالي النصف من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول، وهي على تزايد في الدول النامية.
- ب- إن ظاهرة الاقتصاد الخفي هي ظاهرة عالمية تعاني منها جميع الدول، وتكون ناتجة عن السلوك غير السوي الذي يسلكه بعض ممارسي النشاطات الاقتصادية الخفية، من أجل التهرب من بعض الالتزامات القانونية.
- ت- تسمح أنظمة بعض الدول ببعض النشاطات الاقتصادية أن تُمارس بصورة خفية، إذ لا تريد تلك الدول الاطلاع عليها، بهدف التهرب من الملاحقة القانونية الدولية، وعلى سبيل المثال السماح بشراء بعض العملات أو المتاجرة في الأسلحة الممنوعة أو المحظورة دولياً.
- ث- يشمل الاقتصاد الخفي النشاطات كافة، التي تولد الدخل والتي لا تُسجّل في ضمن الإحصاءات الرسمية للدخل القومي للدولة وسواء أكانت نشاطات مشروعة أو غير مشروعة.

- ج- يُعَدُّ حجم المعاملات المالية غير المشروعة وأسبابها وخصائصها والنتائج المترتبة عليها، من القضايا التي لم يتم تحديدها حتى الآن بشكل دقيق، وذلك بسبب تزايد ممارسته وتواصل نمو المعاملات غير المشروعة وتنوع النشاطات والأسباب الدافعة إلى ارتفاع حجمه.
- ح- إن مكونات الاقتصاد الخفي وأشكاله تختلف من دولة إلى أخرى، وذلك بسبب اختلاف واقع اقتصادات الدول، ونُظُمها المختلفة، فضلاً عن أنه يضم مجموعة مختلفة من النشاطات المخالفة للقوانين والأنظمة.
- خ- إن السرية المصرفية «ما دامت قائمة ولم يتم القضاء عليها» لن يكون بالإمكان اتخاذ خطوة إلى الأمام في الكفاح ضد الملاذات الضريبية. وعلى الرغم من وجود تدابير تحاول معالجة مشكلة عدم شفافية المعلومات في هذه المناطق، فإن جميع هذه التدابير تظل غير مكتملة. ومن ناحية أخرى، فإن هناك ركيزة أخرى لاستمرار وجود الملاذات المالية، وهي الافتقار إلى التجانس الضريبي؛ إذ لو كان هناك معدل موحد للضريبة في جميع البلدان، لما وُجد سبب لتوجيه رؤوس الأموال إلى البلدان الأجنبية، لأنه في هذه الحالة يكون الأمر غير ذي جدوى.
- د- إن الاقتصاد الخفي يضر بشكل ملحوظ بمستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصاد في جميع البلدان، ولا سيما تلك التي هي في طور النمو. ومن ثم، يجب على البلدان التي تتمتع بنفوذ أكبر أن تخصص جهداً لجعل من الممكن معالجة هذا الوضع. وطالما أن الوضع المالي العالمي الحالي لا يتغير، فإن فرص تقويض الاقتصاد الخفي تبقى ضئيلة للغاية.
- ذ- إن ارتفاع مستويات نشاطات الاقتصاد الخفي بأشكاله كافة يعني ضعف نواتج عملية التنمية، إذ تعاني البلدان التي لديها اقتصادات خفية كبيرة من انخفاض نصيب الفرد من الدخل، وارتفاع مستويات الفقر، وزيادة التفاوت في الدخل، وتأخر الأسواق المالية، وضعف الاستثمارات، وهي بلدان أبعد ما تكون عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ر- هناك حاجة إلى حزمة شاملة من الإصلاحات للنجاح في مكافحة ظاهرة الاقتصاد الخفي، ويجب تصميمها بعناية بناءً على المحددات الأكثر صلة بهذه الحالة المحددة. ويمكن أن تتراوح التدابير من الإصلاحات التنظيمية والمؤسسية إلى السياسات الضريبية والإدارية، لتشمل قائمة السياسات الأكثر صلة بالاقتصادات الناشئة.





لِدَوْلَةٍ فَاعِلَةٍ وَمَجْتَمَعٍ مُّشَارِكٍ

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
